

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٤٨٩٧

الجمعة، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد لودريان. (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألمانيا السيد ماس
	إندونيسيا السيد دجاني
	بلجيكا السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا السيدة فرونيتسكا
	بيرو السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا السيد ماتجيتلا
	الصين السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار السيد أمون - تانو
	الكويت السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اللورد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية. السيد هيل

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨) (S/2019/207)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/262).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1909040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨) (S/2019/207)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/262)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، ورئيس وزراء مالي، ووزراء ألمانيا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة، ووكيل وزير الخارجية للشؤون السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالتبابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد سوميلو بويبي مايجا، رئيس وزراء جمهورية مالي، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/207، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، والوثيقة S/2019/262، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. وأرحب بدولة رئيس الوزراء مايجا.

لقد شعرنا جميعاً بالصدمة إزاء ازدياد أعمال العنف مؤخراً في وسط مالي، لا سيما مصرع ما لا يقل عن ١٦٠ مدنياً في عطلة نهاية الأسبوع الماضي في قرية أوغوساغو في مقاطعة موبتي. ويبدو أنها مجزرة متعمدة ضُربت فيها أسر بأكملها بالسواطير حتى الموت، بمن في ذلك أمهات وأطفال صغار، في ديارهم التي أُحرقت بعد ذلك. ولربما كانت هذه المجزرة أسوأ هجوم حتى الآن، لكنه ليس الأول من نوعه. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا والحكومة وشعب مالي، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحي.

إن الإفلات من العقاب لا يؤدي سوى إلى تأجيج دائرة العنف. ويجب التحقيق في هذا الهجوم وتقديم مقترفيه إلى العدالة. وأحث السلطات المالية على مضاعفة الجهود لإنهاء العنف واستعادة السلام والاستقرار في وسط مالي. ولكن في الوقت الذي صارت فيه هذه الهجمات أشد فتكاً وأكثر تواتراً، يجب علينا أن نقرر ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي من أجل تحسين دعم السلطات المالية وحماية جميع أبناء شعب مالي، بمن في ذلك أبناء قبيلة فولاني الذين استهدفوا في المجزرة.

إن الحالة الأمنية آخذة في التدهور بسرعة، لا سيما في وسط مالي. وتقوم الجماعات الإرهابية والمليشيات بالاستيلاء على مزيد من الأراضي وأصبحت أكثر مرونة وقدرة على التنقل. وقد أدى توسع الحركات المتطرفة إلى تفاقم التوترات الطويلة الأمد فيما بين الطوائف والجماعات العرقية بشأن الحصول على الأراضي والمياه. وازداد العنف ضد المدنيين جراء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسليح جماعات الدفاع عن النفس القائمة على أساس عرقي. وإذا لم تعالج هذه الشواغل، هناك احتمال كبير لازدياد التصعيد الذي يمكن أن

بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. فقد انضم أكثر من ١٤٠٠ من المقاتلين السابقين في غاو وكيدال وتمبكتو إلى الجيش المالي في إطار تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تشكل علامة هامة على الالتزام. وأنشئت الإدارات المؤقتة في جميع المناطق الشمالية الخمس. والمناقشات بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام جارية. وقد أطلقت الحكومة عملية إصلاح سياسي وإداري شامل لوضع الأساس للحوار بشأن الكيفية التي يمكن بها المؤسسات مالي أن تخدم مصالح شعبها على أكمل وجه. وأشجع الحكومة على تعزيز المصالحة والحوار بين الطوائف، الذي يرمي إلى ضمان استيعاب الجميع وتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التماسك الاجتماعي من القاعدة إلى القمة.

وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توسيع نطاق هذه العملية قدر الإمكان من خلال إشراك الزعماء السياسيين من مختلف الأطياف، والحركات الموقعة والجماعات المسلحة، والخبراء، وأعضاء المجتمع المدني. والاجتماعات الأخيرة التي بدأها الرئيس كيتا مع زعماء المعارضة الديمقراطية، بمن في ذلك سومايلا سيسسي، تثبت استعداد الجانبين لتجاوز اعتبارات السياسة الحزبية ودعم الإصلاحات. وأحث جميع الأطراف المالية على مضاعفة جهودها لمعالجة الخلافات عن طريق الحوار والاستماع إلى آراء الشعب المالي، حتى يتسنى جعل هذه المكاسب مكاسب لا رجعة فيها. وأحث أيضا المجتمع الدولي على مواصلة ما يقدمه من دعم.

وعلى الرغم من أنه يجب علينا أن نفعل المزيد لدعم السلطات المالية وتحسين الأمن في جميع أنحاء البلد، فإن النهج العسكرية وحدها لن تحل مشاكل مالي. ولن تتمكن من منع المزيد من أعمال العنف وعدم الاستقرار إلا من خلال التصدي للأسباب الجذرية مثل الفقر وتغير المناخ والتنافس على الموارد، والتخلف والافتقار إلى الفرص المتاحة للشباب. فهناك نحو ٢,٤

يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة. وشهد العام الماضي وقوع أكثر من ٢٤٠ هجوما على المدنيين، ومثلي الحكومة المالية والقوات الوطنية والدولية، مقابل ١٨٣ هجوما في عام ٢٠١٦. وازداد عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم من ٤٠.٠٠٠ قبل عام إلى ١٢٣.٠٠٠ في شباط/فبراير ٢٠١٩، وتزايدت حالات استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في وسط مالي بأكثر من ثلاثة أضعاف، من ٢٩ حالة في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ١٠٠ في عام ٢٠١٨.

ونحن ندين للممثل الخاص السيد محمد صالح التنظيف وموظفيه العسكريين والمدنيين بامتناننا للعمل الذي يقومون به في هذه المهمة الصعبة والخطيرة للغاية. وقد فقد ١٨ فردا من ذوي الخوذ الزرق من تشاد وغينيا وسري لانكا أرواحهم في مالي خلال الـ ١٨ شهرا في الماضية. وأود أن أعرب عن خالص التعازي إلى أسرهم وأصدقائهم، ولكن تضحياتهم لن تذهب سدى. لقد عززت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قدرتها على التصدي للهجمات، حتى عندما يكون أفرادها أقل عددا بكثير من المهاجمين. ولكن مثلما أن المتطرفين يوسعون نطاق أنشطتهم ويستخدمون أسلحة متطورة على نحو متزايد، فإن القوات المالية والدولية يجب عليها أيضا تكثيف وتعزيز استجابتها.

وتعمل البعثة بالتنسيق الوثيق مع قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية الموجودة في مالي - القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان الفرنسية. وأرحب بالعمليات الأخيرة بقيادة عملية بارخان والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمجلس يعرف رأيي بشأن ما هو مطلوب لجعل القوة المشتركة تعمل بشكل كامل.

(تكلم بالإنكليزية)

ورغم أن الحالة الأمنية آخذة في التدهور، كانت هناك بعض الخطوات الهامة في الأشهر الستة الماضية صوب التعجيل

وتصبح المخاطر الأمنية غير محتملة. وأدعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي للأخطار المتعددة التي تواجه مالي ومنطقة الساحل بأكملها. إن الاستثمار في تحقيق السلام في مالي هو استثمار في الأمن العالمي.

وأحث على مواصلة تقديم الدعم الكامل إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والوكالات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة وجميع الشركاء في الميدان. غير أن هذا الدعم لن يكون كافيا على الإطلاق. لا بد من دليل عن الإرادة السياسية. أدعو حكومة مالي وزعماء المعارضة السياسية والحركات الموقعة إلى مضاعفة الجهود المبذولة للتغلب على التحديات التي تواجه البلد. لقد حان الوقت الآن للعمل معا من أجل إعادة السلام والاستقرار في مالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى حضوره معنا مناقشة اليوم بشأن مسألة هامة للغاية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الأوروبية ووزير الخارجية في فرنسا.

أود أولا أن أقول بضع كلمات تخليدا لذكرى سكان القرية الذين ذبحوا يوم السبت في أوغوساغو في هجوم جبان وبغيض. هذا الحادث المأساوي يذكرنا بأننا يجب أن نتخذ إجراءات لدعم مالي. فرنسا تدين بشدة هذا الهجوم. وأدعو السلطات إلى بذل ما في وسعها للعثور على المسؤولين عن تلك الجريمة البشعة وملاحقتهم قضائيا ونزع سلاح الميليشيات التي تبث الخوف في وسط مالي. هذه الهجمات تمثل خيانة لتقاليد التسامح والعلمانية في مالي.

أبرم اتفاق السلام والمصالحة في مالي في الجزائر في عام ٢٠١٥. ونحن نجتمع اليوم لتقييم تنفيذه ولتأكيد الدور الحاسم

لمليون شخص في مالي بحاجة إلى المساعدة الغذائية. ولا يوجد سوى ثلاثة من الأخصائيين الصحيين لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في المنطقتين الشمالية والوسطى. وقد أغلقت أكثر من ٨٠٠ مدرسة ونحو ربع مليون من الأطفال لا يحصلون على التعليم.

وقد اعتمدت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الآن إطارا استراتيجيا متكاملا سيساعد على تحديد المهام ذات الأولوية وتحديد المسؤوليات لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة المالية على نطاق أوسع وفي الأجل الطويل بغية الحفاظ على السلام. وهناك العديد من المبادرات الدولية الهامة الجارية، بما في ذلك التحالف من أجل منطقة الساحل، الذي أطلقته فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى استثمار ٩ بلايين يورو في المنطقة قاطبة بحلول عام ٢٠٢٢. وقد عقدت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤتمرا ناجحا للشركاء والمناخين في نواكشوط في كانون الأول/ديسمبر.

ولئن كنت أرحب بهذه المبادرات لكنها ليست كافية. وأدعو الجميع إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في مالي من خلال المعونات الإنسانية والدعم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

إن الحالة في مالي تشكل اختبارا لقدرة المجتمع الدولي على حشد الدعم من أجل تحقيق السلام والاستقرار. أن الأمر لا يتعلق بالأعمال الخيرية. بل بالمصلحة الذاتية المستنيرة. إن حالة الأمن في مالي تؤثر على منطقة الساحل برمتها، الأمر الذي يؤثر بدوره على الاستقرار العالمي. تواجه منطقة الساحل بأكملها تحديات شديدة عابرة للحدود الوطنية، من تغير المناخ والجفاف إلى تزايد انعدام الأمن والتطرف العنيف وتهريب الأشخاص والأسلحة والمخدرات. والمجلس على دراية بالتهديد المتزايد للاستقرار في بوركينا فاسو. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تتدهور الحالة الإنسانية وتتزايد الفجوات الإنمائية

السابقين يستعدون الآن للانضمام إلى الجيش الوطني تهرن على التقدم المحرز وتدل على تزايد الثقة فيما بين الأطراف. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام يجب عدم الاستهانة بها.

وتجري مشاورات بشأن إعادة تشكيل الجيش، وذلك بفضل اتفاق أبرم فيما بين الأطراف المالية بشأن معايير إدماج المقاتلين والتي أعلن عنها في مرسوم وقع في أوائل آذار/مارس. كما خطط لإنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب، على النحو المطلوب في اتفاق السلام. كما تجري عملية تحقيق اللامركزية في كيدال وميناكا وتمبكتو. وجرى إنشاء إدارات مؤقتة جديدة على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات ويجري تحويل الموارد المالية والبشرية تدريجياً. وصدر مرسوم هام قبل شهر لنقل الخدمات المختصة. وفيما يتعلق بالتنمية، أنشئ صندوق استثماري ويجري النظر حالياً في سن تشريعات لإنشاء منطقة تنمية في شمال البلد.

وحتى الآن، كان مستوى مشاركة المرأة في عملية السلام ضئيلاً للغاية ولكنه الآن في ازدياد. تضم حكومة رئيس الوزراء مايعا الآن ١١ امرأة، تمشيا مع الهدف الذي حدده القانون في مالي. وعُينت النساء أيضاً في مناصب داخل السلطات المؤقتة، وبمساعدة البعثة، سيشترك عدد أكبر من النساء في لجنة متابعة الاتفاق.

وأخيراً، تنخرط الأطراف في إجراء حوار منتظم بمزيد من الثقة، وذلك بصفة خاصة بفضل الوزارة الجديدة للوئام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. وأشيد برئيسها معالي الوزير بوري.

وأهنئ سلطات مالي والرئيس كيتا ورئيس الوزراء مايعا الذي يهرن حضوره معنا اليوم على الأهمية التي يوليها للاتفاق. وأشيد بالجهود التي يبذلها. وأود أيضاً أن أشيد بجميع الأطراف في عملية السلام، التي تمكنت من إيجاد الموارد والعزم اللازمين لبذل تلك الجهود الحثيثة. لكن اليوم يجب أن تستمر تلك الجهود وأن تكون مستدامة. نتوقع من جميع الأطراف مواصلة جهودها.

الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الميدان. ويشمل الاتفاق جميع الجهات المعنية المنخرطة في إيجاد تسوية للنزاع. تشكل بعثة حفظ السلام المكلفة بدعم العملية وقوات الأمن الأخرى المنتشرة في البلد لدعم جهود الاستقرار والتنمية عنصرين رئيسيين من عناصر عملية السلام في مالي.

لقد تسارعت وتيرة عملية السلام على مدى الأشهر الستة الماضية - وكان الوقت قد حان لذلك. في حزيران/يونيه الماضي، دق أعضاء المجلس ناقوس الخطر فيما يتعلق باستمرار التأخير في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق، وأعربوا عن نفاذ صبرهم ودعوا جميع الأطراف المالية إلى بذل جهود حقيقية وحثيثة. وحدد المجلس أهدافاً معينة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) مشجعا الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على تحقيقها في غضون ستة أشهر من تنصيب الرئيس. ويقدم تقرير الأمين العام (S/2019/262) لمحة عامة عن الجهود المبذولة في هذا الصدد ويعطي فكرة واضحة عن التقدم المحرز والأعمال التي ما زال يتعين القيام به. إن الحقائق واضحة ويمكن التحقق منها. بذلت الجهود الحثيثة التي طالب بها مجلس الأمن. وجرى الانتخابات الرئاسية في ظل ظروف أمنية مرضية، حتى في شمال مالي. في هذه المرحلة، أود أن أثنى على الجهود الحاسمة الأهمية التي بذلتها البعثة لدعم إجراء الانتخابات وكذلك استئناف الحوار الوطني بين السلطات والمعارضة.

أصبحت الآليات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق أقوى تدريجياً في غاو وكيدال وتمبكتو، وجمعت مئات الجنود من الجيش المالي في هذه المناطق الثلاث والمقاتلين من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وأطلقت عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومع عودة بعض الفارين، ألقى حوالي ٢٠٠٠ من أفراد هذه الجماعات أسلحتهم بالفعل وسينضمون إلى الجيش المالي بعد فترة من التدريب. وحقيقة أن المتمردين

السلام ومتغيراتها من خلال كفالة إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال مالي.

برهنت أيضا على استجابتها لتدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، حيث تتطلب الظروف اتخاذ إجراءات حازمة لوضع حد للعنف. ولكن واضح - يجب أن تتحمل السلطات المالية المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار، ولكن يجب علينا أيضا أن نذكر بأن البعثة المتكاملة هي الوجود الدولي الوحيد في تلك المنطقة والكيان الأكثر قدرة على دعم جهود السلطات المالية.

ستواصل فرنسا، بالتعاون مع القوات التابعة لعملية بارخان، دعم البعثة في كثير من الأحيان ما دام ذلك ضروريا. ومنذ وقت قريب، قدمنا الدعم الجوي في الهجمات على مخيمات تمبكتو، وبير، وأغلهوك، وعند الضرورة، تقدم وحدة الخدمات الصحية لعملية بارخان الرعاية الطبية لجرحي القتال من حفظة السلام. وتبين هذه الأمثلة أن البعثة المتكاملة وعملية بارخان مترابطتان ترابطا وثيقا، على الصعيدين التشغيلي واللوجستي، ويعزز كل منهما الآخر في أداء مهامهما وبعثتهما. ولئن كان لكل منهما ولايته وموقفه، فإنهما تتشاطران نفس الهدف، أي تنفيذ اتفاق السلام.

وبفضل جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها البعثة المتكاملة، ودعمها للمصالحة بين الطوائف وإعادة بسط سيطرة الدولة على وسط البلد، يمكن لعملية بارخان أن تركز الآن على التصدي للإرهاب ومكافحة سيطرة الجماعات المسلحة الجهادية على الأراضي. وهذه مهمة طويلة الأجل وصعبة، ولكننا، كما يعلم أعضاء المجلس، حققنا بالفعل انتصارات هامة في الآونة الأخيرة.

لقد بدأت دينامية جديدة في تنفيذ اتفاق السلام. وبعد ستة أشهر من تنصيب الرئيس كيتا، لا يسعنا ألا أن نرحب بهذا الزخم. ولولا دعم البعثة المتكاملة، لما كان من الممكن أن تبدأ هذه العملية أو تستمر اليوم. ويسرني أن أرى أننا نسير في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال أمامنا شوط طويل، سواء أكان

يجب إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويجب أن يتم إنشاء وإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها وفقًا لجدول زمني محدد. ويجب أن تستمر عملية تحقيق اللامركزية عقب مشاورات شاملة للجميع، وعلى أرض الواقع يجب تحقيق التنمية لصالح الشعب.

وفيما يتعلق بالتنمية، أذكر بأن فرنسا وألمانيا عازمتان على اتخاذ الإجراءات اللازمة في المنطقة والعمل مع شركائنا في التحالف من أجل منطقة الساحل. لقد ولى وقت التقاعس وتجاوزنا وقت الوضع الراهن. يجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها، وإذا لزم الأمر، يجب فرض جزاءات جديدة على الأشخاص الذين قد يعرقلون تنفيذ الاتفاق. ومن أجل التأكيد على تصميم المجلس، قد يلزم إدراج المزيد في القوائم بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

وأود أن أبلغ الأصدقاء في مالي أن اهتمام مجلس الأمن لن يفتر. سنضع أهدافا محددة جديدة لتنفيذ الاتفاق ستستند إلى معايير محددة ومقبولة من جميع الأطراف المالية، إن أمكن. وأشجعها على العمل على وضع خريطة طريق جديدة تأخذ في الاعتبار التقدم المحرز بالفعل والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به، كرمز على التزامها المتجدد بتنفيذ الاتفاق. إن قرار مجلس الأمن الذي سيجدد ولاية البعثة في حزيران/يونيه يمكن أن يستخدم لإضفاء طابع رسمي على تلك الأهداف.

لقد اضطلعت البعثة بدور حاسم الأهمية في مساعدة الأطراف المالية على إحراز تقدم كبير. وأود تسليط الضوء على العمل الممتاز الذي قام به السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي. وأثني أيضا على التزام كافة العناصر المدنية والعسكرية، وأحيي ذكرى الجنود الذين قضوا في خدمة تحقيق السلام خلال مهمة صعبة وخطيرة. تبذل البعثة كل جهد ممكن للتكيف مع الاحتياجات التشغيلية لعملية

يقدم دعمنا لمالي بفضل الموظفين المدنيين وضباط الشرطة والجنود التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين كثيرا ما يتعرضون لخطر جسيم على حياتهم. لقد سمعت بشكل مباشر من النساء والرجال الذين التقيت بهم في غاو عن مدى خطورة المهمة. أنهم يقومون بعمل رائع، ونحن كلنا ممتنون لهم جميعا. إن عمل البعثة المتكاملة يستحق دعمنا الكامل. وتحتاج البعثة إلى ولاية قوية وشاملة. ستواصل ألمانيا العمل في مجلس الأمن تحقيقا لهذه الغاية. ونحن على استعداد لمواصلة المشاركة في البعثة المتكاملة بأكثر فرقة من ذوي الخوذ الزرق. وتقف ألمانيا جنبا إلى جنب مع مالي وشعبها. أظهرت المذبحة المروعة التي وقعت الأسبوع الماضي بالقرب من وموتبي خطورة التهديد الكبير الذي لا يزال قائما. فقد قُتل أكثر من ١٦٠ شخصا، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجريمة النكراء إلى العدالة. وينبغي أن تذكرنا جميعا بأهمية القيام بكل ما هو ممكن لتحسين الحالة الأمنية.

لا يزال التعاون الإقليمي في منطقة الساحل مهما أيضا لأن العديد من التحديات لا تتوقف عند الحدود الوطنية. وندعو مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل إلى الإسراع في جعل القوة المشتركة تعمل بكامل طاقتها، وهو جهد تدعمه ألمانيا والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تواصل البعثة القيام بدور مهم في دعم مجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل.

مهما كانت المساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة في توفير الاستقرار في مالي، لا يمكن لبعثة السلام أن تحل محل العملية السياسية. ولذلك من المهم جدا أن الحكومة تعمل حاليا على الاضطلاع بإصلاحات مهمة. والأمن العام مصيب في الإشارة في تقريره (S/2019/262) إلى أن عملية السلام قد اكتسبت مؤخرا زخما جديدا. إن عملية تسريح المقاتلين السابقين ونزع

ذلك في المجال السياسي أو الأمني أو الإنمائي، وسواء أكان فيما يتعلق بالأحزاب المالية أو من حيث الدعم الدولي. أعتقد أن من المهم الآن أن يواصل الجميع بذل جهودهم في هذا الاتجاه بطريقة متضافرة ومتماسكة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للوزير الاتحادي لوزارة الخارجية الألمانية.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة المهمة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم تحت قيادة وزير الخارجية الفرنسي لودريان. إن الجلوس إلى جانبه هنا في المجلس يؤكد مدى التعاون الوثيق بين فرنسا وألمانيا، بوصفهما عضوين في المجلس، في النهوض بتعددية الأطراف والتعاون على الصعيد العملي في مالي، على سبيل المثال.

جرى تذكيري بأهمية ذلك خلال زيارتي لمالي قبل بضعة أسابيع. أتذكر بوضوح المناقشة التي أجريتها مع الشباب في غاو. وأخبروني عن كيفية مقاومتهم للإرهاب الإسلامي في عام ٢٠١٣. وتحديثوا أيضا عن الكيفية التي يعملون بها لتعزيز السلام منذ ذلك الحين. ولم يسمحوا لأحد بتجريدهم من حريتهم، بما في ذلك حرية الفكر. كيف وجدوا الشجاعة للقيام بذلك؟ قالوا لي "لأن البلد هو بلدنا". وكان ذلك بالنسبة لي مشجعا، لأن النساء والرجال في مالي هم الذين بأيديهم تحقيق مستقبل سلمي لبلدهم. ولهذا السبب يسرني كثيرا أن رئيس الوزراء مايغا قد أنضم إلينا اليوم في هذه المناقشة الهامة.

إن الطريق إلى السلام والمصالحة طويل. وعلى الرغم من أن القيادة المالية تلعب دورا حاسما، ستظل مالي بحاجة إلى الدعم الدولي وهي تسير في هذا الدرب. ستحتاج إلى مجلس الأمن بجانبها. ورسالتنا اليوم هي أن المجلس مستعد لتأييده. وأكد المجلس هذه الحقيقة برحلته إلى مالي وبوركينا فاسو في الأسبوع الأخير، وهي رحلة نظمتها ألمانيا وفرنسا وكويت ديفوار. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تدريب قوات الأمن المالية ودعمها.

لمنطقة الساحل معروف للجميع. وأكرر الإعراب عن مواساتي له.

وبالمثل، أود أن أرحب بحضور معالي الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، وأن أهنته سلفا على الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. وفي الختام، أود أن أرحب بجميع الوزراء الذين يشرفونا بحضورهم في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أثني على السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي، وفريقه على الجهود المتعددة الأوجه التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، دعما لعملية السلام في البلد، وفقا للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

ويرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة التي تثبت مرة أخرى اهتمام فرنسا باستعادة السلام والأمن في مالي ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وأهنئ الأمين العام على جودة تقريره (S/2018/207 و S/2019/262) وما أسفرا عنه من اهتمام. ويحث وفد كوت ديفوار على تقديم ملاحظات بشأن الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في مالي، فضلا عن أنشطة البعثة، في سياق يزداد صعوبة، مما يدعونا إلى إجراء تعديلات هامة في استجابتنا الجماعية للحالة في مالي.

وعلى الصعيد السياسي، تحيط كوت ديفوار علما بتقييم الأمين العام للمبادرات التي اتخذتها الأطراف في مالي بهدف تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. ولذا ترحب، بإنشاء وزارة للوئام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية بوصفها أداة مؤسسية مهمة توضح اهتمام الحكومة بتكثيف تنسيق الإجراءات الحكومية المتعلقة بتفعيل الاتفاق المذكور آنفا. وفي هذا الصدد، يشجع بلدي الأطراف السياسية الفاعلة في مالي والمجتمع المدني، على زيادة توحيد جهودهما بغية تهيئة الظروف المؤاتية للعودة السريعة والدائمة للسلام والأمن والاستقرار في مالي، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى.

سلاحهم وإعادة إدماجهم تحرز تقدما. وقد بدا العمل على إصلاح الدستور. ويجب أن تستمر هذه الإصلاحات على نحو مطرد، وأن تمثل الانتخابات البرلمانية المقبلة خطوة هامة أخرى.

غير أنه توجد أيضا حاجة إلى أمر آخر. ولكي يتحقق سلام دائم حقا، يجب ضمان احترام حقوق الإنسان، وقيام المرأة بدور رئيسي في عملية السلام، وجمع مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق في مالي، وبناء هياكل الدولة في كل مكان في البلد، وتهيئة فرص اقتصادية، وخاصة بالنسبة للشباب. وهذه مهمة هائلة، ولكني مقتنع بأنه يمكن القيام بها لأن مالي تتمتع بميزة كبيرة - فلديها مجتمع مدني قوي ومفعم بالحياة، ولديها شباب يؤمنون بمستقبل مالي، والذين، في مواجهة العديد من الصعوبات، قرروا البقاء وبناء مستقبل لأنفسهم لأنه بلدهم. هؤلاء الناس بحاجة إلى دعمنا، وأعتقد أنهم يستحقون ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار.

السيد أمون - تانو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن تحت الرئاسة الفرنسية، يسرني أن أهني بلدكم، يا سيادة الرئيس، وأن أعرب عن تقدير كوت ديفوار لكم على الطريقة السلسلة التي تديرون بها عمل المجلس وعلى حسن اختيار المواضيع التي تجري مناقشتها.

أتقدم بتحياتي الحارة والأخوية إلى فخامة السيد سوميلو بوبيي ماينغا، رئيس وزراء جمهورية مالي؛ ومعالي وزيرة الخارجية والتعاون الدولي، ومعالي وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. إن وجودهم معنا هنا اليوم دليل كاف على التزام الدولة المالية على أعلى مستوى بالعمل بتضافر مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين لتعزيز السلام والأمن في مالي.

كما أرحب بوجود أخي معالي وزير الخارجية والتعاون وشؤون البوركينين في الخارج، والتزامه بقضية المجموعة الخماسية

وتقوض هذه الهجمات استقرار البلدان المجاورة، مثل النيجر، وبوركينا فاسو، وأكرر لهما تعازي وتعاطف كوت ديفوار. ولذا فإن الكفاح ضد الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الإقليمية مسألة أمن إقليمي. وهي تتطلب استجابة جماعية وتنسيق الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة.

وفي مالي نفسها، كانت آخر أعمال العنف الشنيعة هي الهجوم الفتاك الذي ارتكب في ٢٣ آذار/مارس ضد مدنيين ضعفاء في قرية أوغوساغو، في وسط البلد، حيث قتل بصورة منهجية ١٦٠ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين العزل. وتتطلب عمليات القتل هذه من المجلس، والعديد قبلها، اتخاذ تدابير عاجلة لدعم إعادة نشر الشرطة والمؤسسات القضائية، التي ينبغي أن تمكن دولة مالي من ممارسة كامل وظائفها السيادية. ونرحب بقرار حكومة مالي التعجيل بإجراء تحقيق لتسليط الضوء على تلك الجرائم، والعثور على مرتكبي هذه الأعمال الشنعاء وتقديمهم إلى العدالة. وهذه المبادرة يجب أن تدعمها الأمم المتحدة.

وتثني كوت ديفوار على الجهود المشتركة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمائحين الدوليين، الأمر الذي جعل من الممكن تعبئة ٢,٤ بليون يورو في المؤتمر المعقود في نواكشوط في ٦ كانون/ديسمبر ٢٠١٨، لتمويل المشاريع الأربعين الرئيسية المدرجة في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي من جديد اقتناعه بأن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يتسم بأهمية بالغة في الكفاح الفعال ضد الإرهاب، ولاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، يدعو المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والشركاء الماليين الدوليين، إلى العمل سويا من أجل تزويد القوة بالموارد اللازمة للعمل في أقرب

ويشكل ميثاق السلام، الذي وقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استجابة مشجعة وإيجابية من جانب سلطات مالي لتوقعات المجلس والمجتمع الدولي. وهو يعكس أيضا التزامها بعملية سلام أكثر شمولاً. إن التزام الجماعات المسلحة الموقعة على الانضمام لعملية التعجيل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إدماج عناصر آلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتبكتو، كلها مؤشرات مشجعة.

ولذا فإن بلدي يرحب بإطلاق عملية تسريع التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المخصصة، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الأمر الذي أتاح إدماج المقاتلين من آلية تنسيق العمليات في النظام الأمني للجمهورية. وينبغي أيضا التعجيل بعملية إصلاح القطاع الأمني. وهذا أمر أساسي للحد من العنف وإنشاء جيش جمهورية مالي، الذي هو أداة بالغة الأهمية في خدمة السلام والاستقرار.

وما زلنا مقتنعين بأن سلطات مالي ستكون قادرة على الاستفادة من الزخم الإيجابي للانتخابات الرئاسية من أجل تنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة، وفقا لشواغلها المستمرة المتعلقة بتعزيز إرساء الديمقراطية في بلدها.

إن ضمان النجاح في إنهاء الأزمة في مالي موضع اهتمام الجميع. وفي هذا السياق، من الضروري أن تحظى جهود الجهات الفاعلة المحلية بالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقب المستقل، وعليهم جميعا أن يحافظوا على مستوى حشد الدعم لبناء السلام في مالي والمنطقة دون الإقليمية.

وعلى الصعيد الأمني، يتشاطر بلدي الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن الحالة السائدة وخاصة في المنطقتين الشمالية والوسطى في مالي، حيث تقوض الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة، والحوادث المتكررة للعنف المجتمعي التوازن الاجتماعي، الذي هو أساس التعايش السلمي بين السكان.

إن مناقشتنا تجري في سياق أمن إقليمي مثير للقلق، يتميز بانتشار غير مسبوق للجماعات الإرهابية، وبتفاقم نزاعات المجتمعات المحلية، والنمو المثير للجزع للاقتصاد الإجرامي المنظم، والاتجار بجميع أنواعه، الأمر الذي يقوض أسس دولنا. وهناك العديد من الإشارات المثيرة للقلق، ويجب علينا في المجلس أن نذهب إلى أبعد مما وصلنا إليه حتى الآن، وأن نكون واقعيين في دعمنا لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. واليوم، تحتاج البعثة أكثر من أي وقت مضى، إلى ذراع مدني إقليمي يتمتع بولاية إلزامية لمكافحة الجماعات الإرهابية من أجل تنفيذ ولايتها لحفظ السلام بفعالية. وهذا هو فحوى النداء المستمر للرئيس الحسن واتارا من أجل الالتزام القوي من جانب البلدان الرئيسية في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلسنا، لصالح لمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمصمم بهدف أن يكون طويل المدى.

وفي هذا الصدد، تناشد كوت ديفوار المجلس المحافظة على الوحدة، كما تناشد المجتمع الدولي مواصلة التعبئة لدعم ولاية البعثة المتكاملة، وهي أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى، فضلا عن توفير الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

في الختام، يحث بلدي المجلس على تعزيز دعمه لحكومة مالي في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد هيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والأمين العام غوتيريش على جلسة الإحاطة المعقودة اليوم. وأود أيضا أن أشكر ممثلي فرنسا وألمانيا وكوت ديفوار على تنسيق زيارة مجلس الأمن إلى مالي وبوركينا فاسو مؤخرا. لقد شهد أعضاء المجلس مباشرة التحديات الأمنية والسياسية في كلا البلدين.

وقت ممكن. وهذا يتطلب أيضا إعادة النظر في الاتفاق التقني، الذي يحدد طرائق دعم البعثة للقوة المشتركة.

وأنتقل الآن إلى الأزمة الإنسانية، التي تبعث على القلق، ويمكن أن تؤثر في ٧,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٩ وفقا لما ذكره تقرير الأمين العام (S/2019/262)، فترحب كوت ديفوار بالمساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة. وتدعو المجتمع الدولي إلى إظهار المزيد من التضامن والتعبئة لتقديم الإغاثة الطارئة إلى السكان المنكوبين. وما زلنا مقتنعين بأن الاستجابات المتعددة الأوجه للتحديات الإنسانية يجب أن تكون جزءا من نهج يقوم على النهوض بالتنمية الاقتصادية، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة - وهي الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفريقيا. وهذا تطور جدير بالترحيب فيما يتعلق بإطلاق التحالف من أجل منطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي تهدف إلى تكثيف وتحسين تنسيق الدعم المقدم إلى دول المنطقة في جهودها الإنمائية.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة - وهي حلقة وصل أساسية في النظام الأمني الحالي في مالي والمنطقة دون الإقليمية - يعتقد بلدي أنها يجب أن تحظى، دونما شك، بالدعم المستمر من المجلس. والواقع إن تكامل أعمالها مع أعمال مختلف القوى المعنية - بما في ذلك قوات مالي المسلحة، والقوة المشتركة ومجموعة دول الساحل الخمس، وعلمية بارخان والبعثات الأوروبية، يشكل أحد الأصول الرئيسية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي، فمن الضروري كفاءة تعزيز قدراتها لكي تتمكن من التصدي الفعال للهجمات على موظفيها المدنيين والعسكريين، أو استباق تلك الهجمات. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب كوت ديفوار بأن استعدادها لزيادة الإسهام في عمليات حفظ السلام قد تبلور في قرار الأمين العام بنشر وحدة من ٦٥٠ من الجنود الإيفواريين في منطقة عمليات البعثة المتكاملة في المستقبل القريب، بالإضافة إلى ١٥٠ من الجنود الموجودين بالفعل على أرض الواقع.

التقرير لم يقدم تقييمًا واضحًا لعدم إحراز تقدم ملموس بشأن جميع البنود المتبقية. وتتناقض هذه الفجوة مع تقرير المراقب المستقل، الذي يقرّ بالتقدم الأولي المحرز ولكنه يحذر من عدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق.

ونظرًا لخطورة الحالة في مالي، أوضحنا لجميع الأطراف شعورنا بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم ملموس، حيث لم تُنفذ تنفيذًا كاملاً سوى نقطة واحدة من النقاط المرجعية السبع. والوقت الحالي ليس وقتاً للاستسلام ولا هو وقت للتظاهر بإحراز تقدم كافٍ نحو تحقيق السلام في مالي. ونتوقع أن نرى تقدماً يُحرز بشأن التدابير المتعلقة قبل تفاوض مجلس الأمن على تحديد ولاية البعثة المتكاملة في حزيران/يونيه. وعلى وجه الخصوص، سنستعرض التقدم المحرز بعناية وسنسعى إلى الإنجاز في مجالات ثلاثة.

أولاً، ينبغي لمالي أن توسع شمول عملية الإصلاح الدستوري، بما يفضي إلى إجراء استفتاء دستوري شرعي. وهذه الخطوة مهمة لاستمرار الاتفاق والمستقبل مالي بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ولا بد أن تسهم الجماعات المسلحة والمعارضة والمجتمع المدني في عملية شاملة للجميع. وثانياً، ينبغي للأطراف في اتفاق الجزائر التعجيل بإدماج وتدريب ونشر المقاتلين المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال مالي. وثالثاً، ينبغي للحكومة تقنين وضع منطقة التنمية المعنية بالمناطق الشمالية وتوفير قدر أكبر من الموارد للإدارات المؤقتة في الشمال. وينبغي للحكومة كفالة ألا تكون الإدارات المؤقتة مجرد وجود رمزي، ولكن أن يمكنها تقديم خدمات بالفعل. فقد تأخر كثيراً شمول الجميع وإحراز تقدم سياسي في جو من الشفافية.

ولئن كنا قد ركزنا على الشمال، فإن الأمن في وسط مالي آخذ في التدهور. فخلال الأشهر القليلة الأولى من هذا العام، شهدنا كيف أصبحت الأمور أكثر خطورة، كما أشار العديد

ومن شأن إجراء حوار صريح بشأن حقائق الحالة تمكين المجلس من المساعدة على تعزيز السلام والأمن وتحسين حياة سكان المنطقة.

يجب على المجلس الإقرار بخطورة الحالة الأمنية في مالي. فبينما يعتمر أفراد قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الخوذ الزرق، فإنهم يجدون أنفسهم في بيئة بعيدة جداً عن حفظ السلام بالمفهوم التقليدي. إذ يتعرض حفظة السلام التابعون للبعثة للهجوم بصورة مستمرة ومتعمدة من جانب متطرفين مُتَنَقِّلِينَ وأذكياء وجيادي التنظيم وليسوا على وشك التوقف عما يقومون به. وتعاني البعثة نتيجة لذلك. والبعثة المتكاملة هي أخطر بعثة لحفظ السلام في العالم، وقد تكبدت ضحايا بمعدل لم يسبق له مثيل. وقُتل الكثير من حفظة السلام أو انقلبت حياتهم وحياة أسرهم رأساً على عقب بفعل إصابات غيّرت مجرى حياتهم. وتقدر أمريكا تضحياتهم وتعرب عن امتنانها وتقديرها للعناصر العسكرية والشرطية والمدنية في البعثة المتكاملة، ولأسرهم، الذين يضحون يومياً لتعزيز السلام والاستقرار في مالي.

وإلى جانب تزايد العنف القبلي والعنف العرقي، ولا سيما في وسط مالي، يصاحب ذلك العنف حالة غير مقبولة من عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وفي القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير خاص عن التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام الرئيسية السبعة للاتفاق. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن إجراء تعديلات كبيرة في ولاية البعثة المتكاملة في ظل عدم إحراز تقدم ملموس بشأن تلك النقاط المرجعية. ويشير التقرير (S/2019/207) الصادر في ٥ آذار/مارس إلى إحراز بعض التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى نجاح مالي في إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن

التفاوض بشأن ولايتها في حزيران/يونيه. فلم يتم إنجاز ست من النقاط المرجعية السبع، ولم يُجرز تقدم كبير بشأن معظمها. ونحن نطالب بوضع بخطة تمكن البعثة من التعامل مع البيئة الأمنية وبيئة مكافحة الإرهاب ومن حماية الموظفين ودعم التقدم السياسي بشكل أكثر فعالية مما هو عليه في الوقت الحاضر. وينبغي أن تتضمن تلك الخطة خيارات لإجراء تعديلات كبيرة حتى يتسنى للمجلس النظر في أفضل طريقة للمضي قدماً في هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر. وينبغي أن تحدد هذه الخطة الخيارات المتاحة لمعالجة القدر الكبير من عدم الاستقرار في وسط مالي.

وبخصوص مالي نفسها، يتطلب إجراء تغيير دستوري شامل للجميع التحلي بشجاعة سياسية هائلة وإسهاماً كبيراً من جميع الجهات المعنية. وسيؤدي الإصلاح الدستوري الشامل للجميع إلى سماع مزيد من الأصوات في مؤسسات مالي وإلى تحقيق لامركزية السلطة وإجراء حوار سياسي حقيقي، وجميعها خطوات مهمة صوب إعادة إرساء الأمن والحكومة في جميع أنحاء البلد. وندعو قادة مالي إلى العمل معاً من أجل تحقيق تقاسم حقيقي ودائم للسلطة. فإحراز تقدم سيعود بالفائدة ليس على المنطقة فحسب، ولكن قبل كل شيء على شعب مالي. ولن يتمكن قادة مالي من تمهيد طريق يقضي إلى بناء مستقبل أكثر أمناً للجميع - طريق يوفر فرصاً ومستقبلاً أكثر ازدهاراً لمالي وشعبها - إلا ببناء جسر بين المجتمعات المحلية المتنوعة فيها.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة وللأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاهرة بالمعلومات. وشأني شأن العديد غيري، فإنني أتطلع أيضاً إلى سماع وجهة نظر رئيس الوزراء مايعا بشأن التحديات التي تواجه بلده. ومع ذلك، أود أن أبدأ بمخاطبة رئيس الوزراء بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة، بتقديم خالص تعازينا في

من المتكلمين، حيث قُتل أكثر من ١٦٠ شخصاً يوم السبت الماضي ولقي ٢٣ جندياً حتفهم في هجوم ديورا، فيما تستمر التهديدات للمدنيين. وتفيد تقارير وكالات الأمم المتحدة الحالية بأن ٧٠ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان و ٨٠ في المائة من وفيات المدنيين في مالي خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٩، حدثت في وسط البلد. والحكومة والبعثة المتكاملة مسؤولتان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، وليس في الشمال فحسب. وتشجعنا التغييرات التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام النظيف وقائد القوة غيلينسبور منذ ولاية العام الماضي. فهما قائدان قويان، نجح فريقهما في جعل البعثة تركز على ولايتها الرئيسية وجعلها أكثر تكاملاً وفعالية.

بيد أنه مهما كانت جسارة جهودهما، فإنها لا يمكن أن تسد الثغرة بينما لا تحرز الحكومة والأطراف في اتفاق الجزائر تقدماً في تنفيذه، وقد حاول المجلس خلال السنوات الست للبعثة المتكاملة جعلها تؤدي وظائفها على النحو الأمثل والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام. ويحول عجز الأطراف عن إحراز تقدم كبير عقب توقيع اتفاق مالي للسلام في عام ٢٠١٥ دون تمكن البعثة من تنفيذ ولايتها. ويؤدي هذا العجز إلى تعريض المدنيين وحفظة السلام والقوات المحلية والدولية لخطر الإرهاب بشكل أكبر، نظراً لانتشار العنف القبلي في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الأشهر القليلة الماضية وبعد إحراز تقدم متواضع في السنوات السابقة، فقد حان الوقت لتقييم ما إذا كان نشر بعثة لحفظ السلام في بيئة كهذه هو الحل المناسب أو الفعال للمشكلة في شمال مالي.

ولدى اتخاذ قرار بشأن مستقبل البعثة المتكاملة، نطلب إلى الأمين العام أن يشرع، استجابة لطلب المجلس الوارد في الفقرة السادسة من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، في تزويدنا بخيارات لإجراء تعديلات كبيرة في البعثة المتكاملة قبل حلول موعد

وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور مهم في مالي في ظل ظروف صعبة للغاية. إن المملكة المتحدة تدين بشدة الهجمات الأخيرة على أفراد البعثة المتكاملة، ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم. ونحن نقرب من تجديد ولاية البعثة، في شهر حزيران/يونيه، ترغب المملكة المتحدة في العمل مع الجميع هنا اليوم للاستفادة من التقدم الذي أحرز مؤخرًا وزيادة فعالية البعثة. ونريد على وجه الخصوص أن نرى ولاية تمكنها من مواصلة التركيز على مهمتها الأساسية في الشمال ومناطق قوتها. وكان للبعثة المتكاملة أكبر تأثير سياسي عندما استخدمت مساعيها الحميدة لنزع فتيل التوترات وأتاحت التوصل إلى اتفاق بشأن الحلول التوافقية الصعبة اللازمة. وهذه التسويات ضرورية للغاية لإحلال السلام، ونعتقد أن البعثة يمكنها أن تقوم بالمزيد في هذا المجال، لا سيما في وسط مالي.

وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية للبعثة المتكاملة، فإننا نشعر بالقلق لأن البعثة لا تزال تمضي الكثير من الوقت وتنفق الكثير من المال على إعادة الإمداد وحماية القوة بدلاً من حماية الشعب المالي. ونريد دعم البعثة في تحقيق وفورات في التكاليف على المدى الطويل لكي تتمكن من تحرير القدرات، لأن ذلك أمر أساسي لإنقاذ الأرواح. أخيراً، يتعين علينا جميعاً أن ندرك أن البعثة لا تمثل حلاً دائماً بل وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في إحلال السلام الدائم في مالي. وعلينا جميعاً أن نعمل معاً عبر أسرة الأمم المتحدة بأسرها لتحقيق ذلك.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لتحقيق التقدم في مالي ومنطقة الساحل قاطبة. إن للمسائل التي نناقشها هنا اليوم آثار كبيرة على المدى الطويل، ليس فقط على أمن ورفاهية سكان مالي ولكن أيضاً على المنطقة بشكل أوسع، وفي الواقع على أوروبا. وهذا هو سبب تكثيف المملكة المتحدة انخراطها في منطقة الساحل.

الوفاء بالمساوية لأكثر من ١٦٠ شخصاً في أحداث العنف التي وقعت في أوغوساغو في الآونة الأخيرة. ونظراً للتحديات الأمنية القائمة، نرحب أيما ترحيب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومة بلده لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة كان مشجعاً أكثر من السنوات السابقة، تلاحظ المملكة المتحدة أن تقرير الأمين العام (S/2019/207) يسلط الضوء على عدد من المجالات لم يكن التقدم المحرز فيها على مستوى النقاط المرجعية المحددة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لضمان قدرة مالي على تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وحتى في المجالات التي شهدت خطوات إيجابية، يلزم إجراء المزيد من التغييرات الأساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة والازدهار. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الإصلاح الدستوري وتحقيق اللامركزية وإصلاح القطاع الأمني والتنمية الاقتصادية في شمال مالي والمشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام. وأثني على حكومة مالي لالتزامها بإجراء استفتاء على الدستور قبل نهاية حزيران/يونيه. ومن أجل توفير أفضل الفرص لنجاح عملية الإصلاح، نود أن نحث الحكومة على كفالة أن تكون العملية شاملة للجميع على نحو سليم وأن تتضمن إجراء مشاورات حقيقية مع جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام وجميع قطاعات المجتمع المالي.

ونرحب أيضاً بالتزام رئيس الوزراء الواضح باستقرار الحالة في وسط مالي. ونأمل أن يتمكن من تقديم ضمانات بأن خطة الحكومة ستكون شاملة حقاً وسيتم تمويلها بشكل صحيح، من أجل ضمان فعاليتها.

لتحرير أزواد، من أجل تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي. ونأمل أن يستمر الزخم الإيجابي القائم لتنفيذ أحكامه الرئيسية فيما يتعلق بإعادة تشكيل قوات الأمن في مالي والقيام بالإصلاحات الإدارية والإقليمية والاستعدادات لإجراء استفتاء دستوري. وسيكون ضمان إجراء الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شهر حزيران/يونيه، في موعدها خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار الداخلي في مالي. وينبغي للمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتلك القضايا عند تقديم المساعدة للبلد.

وبينما نقر بالتطورات الإيجابية الواضحة في عملية السلام في مالي، لا يمكننا تجاهل الاتجاهات الأخرى التي تعد للأسف أقل تشجيعاً. وفي حالة عدم وجود سيطرة حكومية على أجزاء كبيرة من البلد، ينبغي ألا نفاجاً بتحول هذه المناطق إلى أرض خصبة مثالية للأنشطة المتطرفة. وقد رأينا زيادة عدد الهجمات الإرهابية على الأفراد العسكريين والمدنيين خلال الأشهر الأخيرة. ووقعت انتهاكات لحقوق الإنسان في كل مكان. وفي وسط مالي، لا تندلع النزاعات بين الطوائف العرقية والقبلية فحسب، بل غالباً ما تندلع بشكل كامل. ويبدو أن المشكلة هنا ليست مجرد خلافات قائمة منذ قرون بين الرعاة والمزارعين. بل يحاول المقاتلون عمداً الحصول على دعم السكان المحليين من خلال توفير الحماية والخدمات الأساسية والتدخل بمهارة في النزاعات القائمة. وإذا أردنا التصدي لهذه التحديات، فيجب استعادة وجود سلطة الدولة. لكن ينبغي أن نشير إلى النتائج التي حققتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فيما يخص التوفيق بين الأطراف المتحاربة.

إن الحالة الإنسانية المتفاقمة تبعث على القلق الشديد، إذ تتزايد أعداد المحتاجين إلى المساعدة. ونحث جميع المانحين الخارجيين على تمويل النداء الإنساني في أسرع وقت ممكن. ونعلم جميعاً أنه عندما يبدو الوضع ميئوساً منه، فلا يعود لدى شباب مالي من خيار سوى الانضمام إلى صفوف الجماعات

ونحن نعمل بالفعل مع بلدان المنطقة لدعم تحقيق السلام والتنمية والازدهار. كما أننا ثالث أكبر مانح فيما يخص تقديم المساعدات الإنسانية في المنطقة. ونعمل على توسيع سفارتنا في مالي، التي تقود عملنا بشأن القضايا ذاتها التي نناقشها حتى الآن اليوم. ونعمل أيضاً على إنشاء سفارتين جديدتين في النيجر وتشاد، وبناء برنامج أوسع لتحقيق الاستقرار والتنمية. ومع تعزيز مشاركتنا على مدار الأعوام المقبلة، ستكون مبادئ الشراكة الصريحة والمفتوحة أساسية في نهجنا، سواء مع شعوب وحكومات المنطقة أو مع شركائنا الدوليين على نطاق أوسع. وأتطلع إلى العمل مع الكثيرين هنا، ومع حكومة مالي وجميع الشركاء لتحقيق طموحاتنا وأهدافنا المشتركة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب برئيس الوزراء سوميلاو مايجا، ممثل مالي في جلسة اليوم، ونشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا لحكومة مالي وشعبها بعد المأساة المروعة التي وقعت في قرية أوغوساغو، حيث قُتل أكثر من ١٦٠ شخصاً من السكان المسالمين نتيجة لشجار عرقي وقع في ٢٣ مارس/آذار. ونتمنى لكل المصابين الشفاء العاجل، ونأمل تحديد هوية المسؤولين عما حدث ومعاقبتهم كما يجب. إن هذا الحدث المأساوي، الذي وقع خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى البلد، أظهر مرة أخرى حجم وخطورة التهديدات التي تواجه البلد والمنطقة، وكذلك ضعفه أمام انتشار القوات المزعزعة للاستقرار التي يمثلها الإرهابيون ومجرمو الجرائم المنظمة، والمتطرفون الأيديولوجيين.

وبصفة عامة، نشاطر الآراء التي أعرب عنها الأمين العام اليوم وفي تقريره لشهر آذار/مارس بشأن الحالة في مالي (S/2019/207 و S/2019/262). كما نرحب بجهود باماكو، وأصحاب المصلحة السياسيين في مالي، وائتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيق المجموعات الموقّعة التابعة للحركة الوطنية

بالكامل بعد. فمما لا شك فيه أن تنفيذ الاتفاق يتطلب التفاني والالتزام القويين من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي لأولئك الذين يحاولون عرقلة العملية أن يدركوا أن المجلس على استعداد لفرض جميع التدابير اللازمة ضدهم، عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

ثانياً، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي وإزاء الزيادة المثيرة للجزع في عدد القتلى في صفوف المدنيين. فمجزرة يوم السبت التي حدثت في أوغاساغو في منطقة موبتي، تشكل آخر الأدلة على أن العنف في مالي يخرج عن نطاق السيطرة. ولذلك فإننا ندعو الحكومة إلى تكثيف جهودها لمعالجة الحالة السائدة في وسط البلد بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ خططها الأمنية المتكاملة الخاصة بالوسط. وندين بشدة الهجمات التي تشن على المدنيين في قرية كولوغون بول وندعو إلى محاسبة الجناة. لكي تتحسن الحالة في مالي، فإن التنفيذ الفعال لاتفاق السلام أمر بالغ الأهمية. إننا نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

وغني عن القول إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تؤدي دوراً حاسماً في منع الجماعات المسلحة المتطرفة من السيطرة على مناطق في شمال مالي حيث يقل وجود سلطات الدولة أو يندم. غير أن زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى المنطقة تبين بوضوح أن الوضع الحالي صعب للغاية، وأن ثمة حاجة إلى إيجاد هيكل أمني أوسع نطاقاً، يشمل نشر البعثة المتكاملة والقوات المسلحة المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان في المنطقة.

ثالثاً، لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق، ولا سيما في وسط البلد، وكذلك في إقليم ميناكا ومنطقة غورما، حيث لا تزال ترد تقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. ينبغي عدم ادخار أي جهد لتقديم

الإرهابية أو المتطرفة أو الإجرامية. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان ضمان ألا تتوقف الجهود المبذولة لتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة الخدمات الاجتماعية في المناطق الوسطى والشمالية.

إن الحالة في مالي عامل مهم في الأمن الإفريقي ككل. ومع ذلك، من غير المرجح أن يتحقق السلام هناك بدون تطبيع الحالة في المنطقة. ولا يزال العامل الليبي يؤثر سلباً في هذا الخصوص. وأصبحت الروابط بين الإرهابيين الذين ينشطون في مالي والمنطقة ككل واضحة بشكل متزايد. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الخطوات الملموسة التي تتخذها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لتشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونأمل أن يزداد دورها في ضمان الأمن الإقليمي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية بشأن التطورات الأخيرة في مالي، والترحيب برئيس وزراء مالي السيد سوميلو بويي مايفغا. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لرئيس الوزراء ولأسر ضحايا مأساة أوغوساغو. وأود التركيز اليوم على ثلاث مسائل هي العملية السياسية، والحالة الأمنية، وحقوق الإنسان، والحالة الإنسانية.

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نشيد بالالتزام الذي أبداه الرئيس كيتا وحكومته بإعطاء الأولوية لعملية مراجعة الدستور. وهي خطوة لا غنى عنها صوب اعتماد الإصلاحات السياسية والمؤسسية الحاسمة المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لذلك، فنحن ندعو جميع قادة السياسة والمجتمع المدني في مالي إلى المشاركة بنشاط في تلك المداورات الهامة والإسهام بشكل بناء فيها.

ويكتسي ضمان عملية مراجعة شاملة وشفافة للدستور أهمية بالغة. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإننا نشعر بالأسف لأن بعض الأحكام الرئيسية من الاتفاق لم تنفذ

وتعتقد بيرو أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي يجب أن يظل أولوية بالنسبة لحكومة وشعب مالي، بدعم من المجتمع الدولي. إن إنشاء السلطات المؤقتة؛ والتعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة إدماج حوالي ١٤٠٠ من المقاتلين السابقين؛ والجهود المبذولة لتحقيق التنمية في شمال البلد، إنجازات تعكس رغبة الأطراف في تنفيذ الاتفاق.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن الضروري أن تتضافر جهود جميع الأطراف لكفالة أن ينعكس التقدم المحرز في تحسين الظروف المعيشية لجميع المواطنين الماليين. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى أن من الضروري، أولاً وقبل كل شيء، العمل من دون تأخير على الإصلاحات المتعلقة بتنقيح الدستور وتطبيق اللامركزية، فضلاً عن إجراء الانتخابات التشريعية، المزمعة في حزيران/يونيه، بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع. ونرحب بإنشاء لجنة الخبراء المعنية بمراجعة الدستور وإطار التشاور الوطني. إننا نشجع جميع الأطراف على العمل على الإصلاحات اللازمة على نحو شامل للجميع من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.

ثانياً، يجب علينا معالجة التدهور الأمني المستمر والعنف المستمر والحالة الإنسانية الحرجة في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما في وسط مالي. ويؤسفنا أن ما لا يقل عن ١٣٤ من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، قتلوا في هجوم وقع في موبتي أثناء زيارتنا. ونؤيد الجهود المبذولة لتعزيز القوات المسلحة، التي تعتمد على ثقة الناس ودعمهم، من أجل تزويدها بالمهارات التقنية والتدريب لتتمكن من مواجهة الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة.

ومن المهم أيضاً مكافحة العنف القبلي والعنفي والديني فيما بين المجتمعات المحلية في وسط البلد من خلال مبادرات الحوار على الصعيد المحلي. ومن المهم جداً استكمال تلك الإجراءات بمنظومة قضائية مستقلة قادرة على التحقيق في انتهاكات حقوق

مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، على جميع القوات العسكرية الوطنية والدولية العاملة في مالي أن تكفل أن عملياتها تمثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية. فلا تزال إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدات، مثل الأغذية والمياه والإصحاح، فضلاً عن التعليم والرعاية الصحية، محدودة وصعبة. ومع تزايد عدد المشردين في مالي، من الأهمية بمكان تكثيف الجهود للتصدي لهذه الحالة الصعبة.

وفي الختام، ما من شك في أن السلام والاستقرار في مالي يظل أساساً لسلام وأمن منطقة الساحل بأكملها. غير أن الماليين وحدهم لا يستطيعون تحقيق هذه الأهداف الطموحة. ولذا فإن بولندا تشيد بالمثل الخاص محمد صالح النظيف على قيادته الممتازة، وبجميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والأفراد النظاميين على ما يقومون به من عمل شاق متواصل في بيئة مليئة بالتحديات. أخيراً وليس آخراً، نثني على الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الثنائيين ومتعدد الأطراف لما أبدوه من التزام وما قدموه من دعم قيم لعملية السلام في مالي.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة وبإحاطة الأمين العام القيمة. إننا نتشرف بحضور وزير خارجية فرنسا وألمانيا، كما نرحب برئيس وزراء مالي في هذه الجلسة الهامة.

لقد زار مجلس الأمن مالي قبل أسبوع، حيث تمكنا من ملاحظة التقدم المحرز في البلد على الصعيد السياسي. وقد تمكنا أيضاً من التعرف بشكل مباشر على الحالة الإنسانية الحرجة وعلى التدهور المستمر في الحالة الأمنية بسبب الزيادة في الإرهاب والجريمة المنظمة.

الجديدة في أيلول/سبتمبر، سجلت عملية السلام في مالي تقدما إيجابيا. ورئيس الوزراء مايجا يشارك بشكل مكثف مع الأحزاب، وقدم إسهامات هامة في هذا الصدد. وتثني الصين على حكومة مالي وشعبها لجهودهما الدؤوبة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الحالة الأمنية في شمال ووسط البلاد مستمرة في التدهور. مع تفشي الأنشطة الإرهابية والقضايا الخطيرة مثل الفقر والبطالة والتخلف تقوض عملية السلام.

وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم البناء للسلام والتنمية في مالي.

أولا، من المهم تكثيف الجهود للمضي قدما بعملية السلام والمصالحة في مالي. وتأمل الصين أن تعمل جميع الأطراف في اتفاق السلام في مالي على توطيد الزخم الإيجابي الحالي، والاستمرار في تعزيز الثقة المتبادلة ووضع مصالح البلد وشعبه في المقام الأول، مع الالتزام المشترك بتنمية البلاد وتعميرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لمالي المساعدة وبناء القدرات في مجالي التنمية الذاتية والحكم، على أساس احترام استقلال مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن يستهدف نظام الجزاءات المفروضة على مالي دعم العملية السياسية، مع التقيد بالولاية الموكلة من المجلس بشكل صارم.

ثانيا، ينبغي أن تساعد مالي على تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن. وفي مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد في شمال ووسط مالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة لحكومة مالي لتحسين بناء قدراتها في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، على النحو الذي تطلبه الحكومة المالية، لكي تتمكن من الاضطلاع تدريجيا بالمزيد من المسؤوليات الأمنية في جميع أنحاء أراضيها. ويرتبط السلام والأمن في مالي ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية العامة في المناطق المحيطة، مما

الإنسان ومحكمة مرتكبيها، مع الإسهام في المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل العمل من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والإنمائية بين العاصمة باماكو ومناطق البلد الأخرى. ولن يكون تحقيق السلام المستدام ممكنا إلا باتباع نهج شامل يشمل تحسينات في الأمن والحوار السياسي وسيادة القانون كشروط لا غنى عنها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن المهم، في تلك العملية، تعزيز التدابير الرامية إلى كفالة زيادة مشاركة وتمكين المرأة والشباب، الأمر الذي يعد أساسيا في تحديد وبناء مستقبل البلد.

وفي الختام، نود أن نشدد على أنه يجب على مختلف الجهود والمبادرات والآليات المنتشرة على الأرض، من أجل تحقيق الاستقرار في مالي، أن تحافظ على الاتساق السياسي والتنفيذي. نحن ندرك بصورة خاصة العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بيئة تشغيلية صعبة للغاية. ونؤيد توفير الموارد والقدرات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال في أفضل الظروف الأمنية الممكنة.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أرحب بوزير الخارجية لودريان في مجلس الأمن لترؤس جلسة اليوم. وكذلك أرحب برئيس الوزراء مايجا، وأشكر الأمين العام على إحاطته.

لقد أودى تفشي أعمال العنف في وسط مالي في ٢٣ آذار/مارس إلى إزهاق أرواح ١٦٠ شخصا. وتدين الصين هذا العنف بشدة، ونود أن نعرب عن تعازينا وتعاطفنا مع حكومة وشعب مالي وأسر الضحايا.

وقد شهد العام الماضي نجاح الانتخابات العامة في مالي والانتقال السلمي للحكومة. ومنذ بدأ الرئيس كيتا ولايته

المتكاملة لتحسين أمن وسلامة موظفيها. ويجدون الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز سلامة وأمن موظفيها وضمان أمن المواد الموجودة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل البعثة تعزيز التواصل مع البلدان المساهمة بقوات ومجتمع المانحين لضمان امتلاك البعثة ما يلزم من المعدات والموارد الضرورية للوفاء بولايتها والتصرف دفاعاً عن النفس.

والصين تؤيد شعب مالي بقوة في سعيه إلى تحقيق السلام والتنمية. والصين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، حيث يتولى أكثر من ٤٠٠ من حفظة السلام التابعين لها مسؤوليات في مجالي الهندسة والطب وغير ذلك. ومساهمتنا موضع تقدير كبير، وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مالي.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأثني على حضوركم هنا كوزير للشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، وكذلك رئيس وزراء جمهورية مالي، دولة السيد سوميلو بويبي مايجا، وجميع أعضاء الحكومات الحاضرين هنا اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره المفصل والزاهر بالمعلومات.

على النحو الموضح بصورة شاملة، فإن الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي تواجه تحديات شتى. وهذه الحالة جعلت هاتين المنطقتين أشد ضعفاً وأكثر عرضة للتهديدات مثل التطرف العنيف والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وكذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة. وفي ظل هذه الخلفية، هناك أيضاً تحديات إيكولوجية ومناخية. وبالنظر إلى الوضع المتفجر الذي يهدد وجود الدولة ذاته، من المهم مواصلة تعزيز المشاورات الواسعة وتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بغية توفير الأدوات لمكافحة ومنع الإرهاب

يستدعي اتباع نهج متكامل للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي والمناطق المجاورة لها.

والصين تقرر بالتقدم الذي أحرزته الحكومة المالية وقوات الأمن التابعة لها في تحمل المسؤوليات الأمنية في الميدان، وترحب بمبادرة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة، مثل الإرهاب. ونثني على الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعمهما للقوة المشتركة.

ثالثاً، ينبغي لنا أن ندعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تكثيف دعمه لمالي بغية تعزيز اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة الذاتية في وقت مبكر. فمن شأن ذلك أن يساعد مالي على معالجة المشاكل الأساسية التي تواجهها. وتدعو الصين جميع الأطراف ذات الصلة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعونة لتخفيف الضغط المالي على الحكومة. وقبل بضعة أيام، تم تعيين رؤساء الإدارة المؤقتة في شمال البلد. والصين ترحب بهذا التطور، وتأمل في النهوض بالعمليات ذات الصلة حتى يتسنى تقديم الخدمات الأساسية للسكان في شمال البلاد قريباً ولتحسين الظروف المعيشية.

رابعاً، من الضروري دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مواصلة عملها. إذ تؤدي البعثة والممثل الخاص للأمين العام في مالي، السيد محمد صالح النظيف، دوراً مهماً في الحفاظ على الاستقرار في مالي، وتعزيز الأمن وبناء القدرات في البلد والمساعدة في عملية السلام. وولاية البعثة مهمة لأمن واستقرار مالي ومنطقة الساحل الأوسع. ونأمل أن تواصل البعثة التعاون بشكل وثيق مع الحكومة المالية.

وتعرب الصين عن تعازيها وتشيد بحفظة السلام التابعين للبعثة الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب. وقد أحطنا علماً بالتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة - على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2019/262) - وكذلك جهود البعثة

ونظرا لتلك الخلفية المروعة، فإننا لن نكل من التشديد على أنه يجب على حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة التعجيل بتنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاق السلام في مالي، وعلى النحو المبين في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) أيضا.

ونرحب في ذلك الصدد، بالجهود التي يبذلها الرئيس كيتا وحكومته في تعزيز عملية مراجعة الدستور. ونؤيد ما قاله الأمين العام في التأكيد على أن عملية مراجعة الدستور تعد خطوة لا غنى عنها صوب اعتماد الإصلاحات السياسية والمؤسسية الهامة المتوخاة في الاتفاق، شريطة أن تضع مثل هذه الإصلاحات الأساس لبناء أمة موحدة ولكي تكون مالي بلدا أكثر سلاما واستقرارا. ونشدد في إطار هذه المشاورات على أهمية الطابع الشامل للإصلاح والحوار المستمر مع جميع العناصر السياسية الفاعلة والمجتمع المدني لإنجاز هذه العملية بصورة ناجحة.

وترى حكومة بلدي أيضا أن السيطرة على الوضع الأمني في مالي يقتضي من السلطات الوطنية أن تفعل كل ما بوسعها لوقف جميع المذابح مثل تلك التي حدثت في قرية أوغوساغو في ٢٣ آذار/مارس. ويجب على الجهات السياسية الفاعلة كفالة عدم تهيئة الظروف لاندلاع حرب أهلية. ومن الضروري في السياق نفسه، أن تنفذ على وجه السرعة عملية نزع سلاح جميع الميليشيات التي ترتكب جرائم القتل والمذابح، بهدف حماية السكان المدنيين. ولذلك يجب على السلطات الوطنية نشر قوات الأمن في المناطق الأكثر تضررا من تلك الهجمات. ونرى أن ذلك يوفر الحل أيضا للأزمة الراهنة.

ولا شك أن إيجاد حل طويل الأجل لوضع حد للعنف والنزاع لن يتحقق إلا من خلال حلول ذات طابع سياسي. ونحث في ذلك الصدد، جميع الأطراف على الالتزام التام بإعطاء الأولوية لجميع المبادرات الهادفة إلى ضمان إنهاء النزاع، مثل تعزيز العدالة والمصالحة بين أبناء وبنات الشعب المالي، فضلا عن دعمها والمشاركة النشطة فيها.

بجميع أشكاله ومظاهره، على المستوى الوطني وفي جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء.

وعلى الرغم من التعبئة والدعم الدوليين الراسخين للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا تزال الحالة في البلد مقلقة للغاية. وتود جمهورية غينيا الاستوائية، مرة أخرى، أن تدين بشدة الهجمات المستمرة التي ترتكب ضد ذوي الخوذ الزرق وموظفي الأمم المتحدة والقوات المسلحة المالية، وقبل كل شيء ضد المدنيين. وحكومة غينيا الاستوائية تود أن تعرب عن التقدير والإشادة بجميع قوات الدفاع الوطنية والدولية المشاركة في الجهود الشجاعة لمكافحة العنف والجريمة المنظمة العابرة للحدود في مالي وفي جميع أنحاء منطقة الساحل.

وهذه الهجمات البغيضة يجب أن تعزز عزم السلطات المالية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل، على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن تعزيز السلم والأمن والاستقرار المستدامين في البلد.

وكما أكدنا بالأمس في الاجتماع الوزاري بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وإذ نأخذ الأحداث الأخيرة في الحسبان، من الضروري ضمان تعبئة دولية أكبر دعما لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحكومة مالي في جميع أنحاء البلد وفي المنطقة الأوسع. ويجب إن يشجع الدور المركزي الذي تؤديه جميع الجهات الفاعلة الدولية نَحْنا جغرافيا استراتيجيا جديدا قائما على التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما بين بلدان منطقة الساحل وبلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، من خلال آلياتها الإقليمية المختصة، بغية الإسهام بقدر ملموس في تحسين حالة الأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الأوسع.

إلى حل للوضع في البلد. وبالتالي، تدعو جنوب أفريقيا الجهات المعنية في مالي إلى مواصلة اتخاذ خطوات جدية صوب تنفيذ الاتفاق بغية تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ على سيادة مالي واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتقع المسؤولية على جميع الأطراف المالية عن ضمان التنفيذ الناجح والفعال والشامل للاتفاق كي يتسنى لمالي بدء فترة من السلام الدائم والاستقرار والرخاء. ونرحب في ذلك الصدد، بإنشاء لجنة خبراء ووضع إطار تشاوري وطني بشأن الإصلاح الدستوري، بما يسهم في تهيئة مناخ سياسي مفض إلى نجاح الاستفتاء الدستوري - وهو الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٢.

وتقع على عاتق المجلس - جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - مسؤولية كبيرة عن دعم حكومة مالي والماليين عموما على مسار السلام والاستقرار المستدامين. ويكتسي تحقيق الاستقرار في مالي أهمية حاسمة بالنسبة لذلك البلد حتى يتمكن من تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ونود في ذلك الصدد، أن نثني على الجهود المتضافرة التي تبذلها البعثة المتكاملة في مواصلة الوفاء بولايتها السياسية وتلك المتعلقة بالأمن في مالي تحت قيادة الممثل الخاص، النظيف. ويعطي التقدم الكبير المحرز حتى الآن على المسار السياسي مصداقية لقرار الأمين العام المتعلق بتبسيط عملية تنسيق الأولويات بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة. وفي ضوء تلك الخلفية، تدين جنوب أفريقيا بشدة جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين وحفظه السلام وقوات الأمن المالية، كما تدل عليها الهجمات التي وقعت مؤخرا في ١ و ٢٠ و ٢٥ كانون الثاني/يناير وفي ٢٢ شباط/فبراير بالإضافة إلى الهجمات التي وقعت في يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس. وتدعو السلطات المالية إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة.

ونرى في جنوب أفريقيا أن من الأهمية بمكان تحقيق السلام المستدام والسعي إلى تحقيق أهداف المصالحة والسلام. ونرحب

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أود أن أشكر معالي الأمين العام على إحاطته الشاملة عن الحالة الراهنة في مالي. وبالمثل، نرحب بملاحظاتكم الثاقبة، سيدي الرئيس، بصفتكم وزير الشؤون الأوروبية وخارجية فرنسا، فضلا عن الملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا، ووزير خارجية كوت ديفوار، ووكيل وزير الدولة للشؤون السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأرحب ترحيبا خاصا أيضا بدولة رئيس وزراء مالي، السيد سوميلو بويبي مايبغا، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف. وأشكرهم على استضافتهم لنا خلال الزيارة التي قمنا بها مؤخرا إلى مالي.

وأود أن أشاطر أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الأمنية الراهنة في مالي في أعقاب المجازر التي وقعت في قريتي أوغوساغو وويلنغارا في منطقة موبتي في وسط مالي، خلال الزيارة التي قام بها المجلس، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٦٠ شخصا، بمن فيهم عدد من النساء والأطفال. ويدين وفد بلدي بأشد العبارات تلك الهجمات المشينة على المدنيين الأبرياء العزل. ونحث المجلس والبعثة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على المساعدة في منع المزيد من إراقة الدماء والتشويه المنظم للمدنيين الأبرياء، فضلا عن منع تزايد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي ربما تقوض المكاسب التي تحققت في النهوض بالعملية السياسية.

وتعرب جنوب أفريقيا عن سرورها بالتطورات السياسية والتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونشعر بالارتياح على وجه الخصوص للمشاركة النشطة من جانب رئيس وزراء مالي والرئيس كيتا في قيادة تنفيذ الاتفاق - بوصفها دليلا واضحا على الإرادة السياسية لأجل التوصل

ويود وفد بلدي أن يشدد على ثلاثة أشياء. أولاً، نؤيد زيادة المساعدة المقدمة إلى البعثة المتكاملة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وثانياً، نؤكد مجدداً على الطلب المقدم من المجموعة الخماسية للسماح لها بالقيام بعمليات عبر الحدود في البلدان المجاورة من أجل تحييد الجماعات المسلحة في تلك البلدان. وثالثاً، نؤيد جميع الجهود التي تبذلها سلطات مالي من أجل توسيع نطاق إدارتها في جميع أنحاء مالي، ولا سيما في شمال مالي. وقد كان للتعاون بين البعثة المتكاملة والكيانات الأمنية الأخرى في الميدان، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والقوات الفرنسية وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، أثر إيجابي على الحالة الأمنية في المنطقة.

وتضطلع مالي بمسؤولية ضخمة وتقديم تضحيات هائلة من أجل غالبيتنا في بقية أنحاء أفريقيا. ولذلك، فإنني أحث المجلس على الوقوف إلى جانب مالي وشعبها.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بحضور رئيس وزراء مالي وكذلك وزير خارجية مالي. وأود مرة أخرى أن أشكر وزير الخارجية على ما قابلنا به من ترحاب أثناء زيارتنا إلى بلده قبل بضعة أيام.

منذ مناقشتنا السابقة بشأن الحالة في مالي في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8445)، قُتل مزيد من ذوي الخوذ الزرق والجنود الماليين وشهد البلد تصاعداً جديداً للعنف ضد المدنيين. وشعرنا بصدمة عميقة على وجه الخصوص إزاء مذبحه أوغوساغو يوم السبت. وأود بدوري أن أنعي جميع الضحايا.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لم يتقدم بالسرعة التي كنا جميعاً نأملها. وتشعر بلجيكا بقلق بالغ إزاء التأخير في تنفيذه. ويهدد عدم الانتهاء من تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق التنمية والأمن والاستقرار في مالي ويدمر تدريجياً الآمال

بالتقدم الذي أحرزه رئيس الوزراء صوب تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التعمير بعد انتهاء النزاع وللأنشطة الإنمائية وحقوق النساء والأطفال. وتتفق جنوب أفريقيا عموماً مع الملاحظات التي أبدتها الأمين العام بشأن التحدي الذي يواجهه تنفيذ الاتفاق بقوله:

”وإنني أدرك أن تنفيذ الاتفاق لا يتم في سياق ما بعد انتهاء النزاع، مثلما ارتجينا عند توقيعه، وإنما في سياق يتسم باستمرار الأزمات والإرهاب والعنف المتطرف“. (S/2019/207، الفقرة ٥٧)

ومن شأن هذه الأنشطة أن تقوض الثقة بين الأطراف المتنازعة. وعليه، ينبغي أن يواصل المجلس دعم حكومة مالي في معالجة هذه الأزمة.

ومن الأهمية بمكان أن نعالج تلك الظروف، وذلك بالنظر إلى تزايد الإرهاب والتطرف العنيف، وأن نتخذ التدابير اللازمة للتصدي لها بغية وقف حلقة النزاع المفرغة في القارة ككل. ومن شأن ذلك أن يساهم أيضاً في كفالة سلامة وحماية ورفاه السكان في جوار مالي، فضلاً عن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. ونشدد على أهمية التنسيق الإقليمي والدولي في مكافحة آفة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف لأن النطاق الجغرافي للجماعات الإرهابية أخذ في الازدياد، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن ليس في مالي وحسب، ولكن في منطقة الساحل بأكملها. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا لعملية بارخان الفرنسية.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى تعزيز الجهود المبذولة بشأن التعاون عبر الحدود بين البلدان المتجاورة من أجل تعزيز آليات التبادل الفعال للمعلومات، فضلاً عن التعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة المتكاملة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توحيد الجهود الرامية إلى معالجة الحالة في مالي ومنطقة الساحل.

التي ولدها الاتفاق بين السكان. ويعزز ذلك موقف أعداء السلام، الذين يواصلون التنديد بمسار الحوار والحلول التوفيقية بوصفه طريقاً مسدوداً ويدعون إلى العنف كبديل.

ولذلك، ترحّب بلجيكا بطبيعة الحال بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. ونقدّر بشكل خاص أن عملية الإصلاح الدستوري بالغة الأهمية ولكن تنفيذها أمر حساس في الوقت نفسه - وهي بالغة الأهمية لأن من شأنها أن تمهد الطريق لتنفيذ مجموعة من التدابير المنصوص عليها في الاتفاق. ومن شأنها أيضاً أن تتيح للبلد تعديل قانونه الأساسي بما يتلاءم مع واقع مالي الحالي - والذي يختلف كثيراً عما كان عام ١٩٩٢ - لصالح الماليين في جميع أنحاء البلد.

ولا بدّ من توسيع نطاق هذه الجهود والشجاعة السياسية لتشمل سائر الأحكام الرئيسية للاتفاق، على الرغم من الصعوبات والعقبات التي أحياناً ما تكون كبيرة، وهو أمر أدركه. وأود أن أؤكد أن تلك المسؤولية تقع على عاتق الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاق، وأحثها على جعلها على رأس أولوياتها. وتودّ بلجيكا أن تُشدد على الدور الحاسم للمرأة في تنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام والمصالحة، بما في ذلك عملية الإصلاح الدستوري، بوصفها عاملاً رئيسياً لتحقيق سلام دائم وشامل للجميع. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأهمية المحورية لاتفاق السلام، أود أن أشدد على أن بلجيكا ترى أنه يجب إتاحة استخدام جميع تدابير المجلس ضد أولئك الذين يعرقلون السلام. وقد فُرضت جزاءات بالفعل، وينبغي للمجلس أن يكون على استعداد لفرض جزاءات جديدة إذا لزم الأمر.

من الصعب إغفال ذكر الحالة في وسط البلد، ولا سيما

في مناطق كوليكورو وسيغو وبخاصة موبتي، حيث يسقط الآن ضحايا للعنف على أساس يومي. ونشيد بالجهود التي تبذلها مالي، وبخاصة وضع خطة شاملة لإعادة إرساء وجود الدولة في وسط مالي في عام ٢٠١٧، بمبادرة من رئيس الوزراء، فضلاً

عن الزيارات التي قام بها إلى المنطقة لتعزيز السلام والمصالحة. ومع ذلك وعلى الرغم من كل تلك الجهود، من الواضح أن الحالة لم تتحسن. وبالإضافة إلى الأعمال الإرهابية، أدى العنف القبلي إلى تصاعد مفزع في العنف منذ العام الماضي. وهذه ظاهرة مثيرة للقلق في بلد مثل مالي، يتسم تاريخياً بالتنوع والتعايش السلمي بين الجماعات العرقية. ولا يمكن السماح للإرهابيين والمليشيات العدوانية بأن تثبت أقدامها.

وكما يشير المجلس بانتظام، لا يمكن أن يكون الحل أمناً فحسب، وإن كان ذلك أمراً أساسياً بجملاء. والتطلعات المعرب عنها فيما يتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد والعدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية جديدة بأن نستمع إليها. ويمثل التعايش ورفض وصم جماعات عرقية محددة، فضلاً عن الوساطة المحلية، معايير أساسية لإعادة بسط سلطة الدولة على كامل أراضي البلد. وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون إحدى الأولويات.

ولا يمكن أن تظل الأحداث الأخيرة في وسط البلد دون معالجة. ولذلك، فإنني أشدد على الحاجة إلى إجراء التحقيقات اللازمة لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ومن دون ذلك، لن يؤدي الاستياء إلا إلى زيادة تأجيج العنف. والحل بيد الماليين وحدهم، ويجب على الأمم المتحدة دعم الجهود التي يبذلونها. وفي هذا الصدد، ترى بلجيكا أن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يجب أن تزيد من تركيزها على حماية المدنيين، بما في ذلك في وسط البلد، ولا سيما عن طريق دعم السلطات.

وترحب بلجيكا بوضع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري لإطار استراتيجي متكامل. ومن الضروري استخدام الموارد المتاحة للأمم المتحدة ككل في مالي بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والتكامل. وفي السياق نفسه، لا تزال بلجيكا حريصة

بالنسبة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، فقد رحبنا خلال جلسة مجلس الأمن الماضية في شهر كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8445) بالخطوات الإيجابية التي تم إحرازها لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، بالأخص إنشاء السلطات المؤقتة على مستوى المنطقة في كل من كيدال وميناكا وتمبكتو، وفي تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكن وتيرة التقدم ليست على المستوى المناسب والمتوقع، كما ذكره تقرير المراقب المستقل The Carter Center. إننا نقف في منتصف الطريق في تنفيذ الاتفاق ونحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها لضمان تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. فالتأخير المستمر في عملية السلام لن يؤدي إلى إطالة الأزمة فقط، بل سيشجع الجماعات الإرهابية على مواصلة أنشطتها.

والتزام جميع الأطراف باتفاق وقف إطلاق النار منذ عام ٢٠١٧ وبعملية السلام ممثلة في ميثاق السلام الذي تم توقيعه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أمر إيجابي جدا. والملكية الوطنية لعملية السلام ضرورية ويجب على الأمم المتحدة دعم هذا الجانب. وندعو الأطراف الآن إلى تنفيذ جميع متطلبات اتفاق السلام بشكل شامل ونشجعها على اعتماد ترتيب الأولويات للمتطلبات الخاصة باتفاق السلام والمصالحة. فهناك حاجة لتحقيق العديد من الإصلاحات، وعلى رأسها الإصلاح الدستوري. وهذه الخطوات أساسية لبناء الثقة بين جميع الأطراف وندعو الحكومة إلى استكمال جهودها، تحديدا في مجال إنشاء إطار التشاور الوطني، مرحبين بالخطوات المتخذة لإطلاق هذه العملية.

وفيما يتعلق بمسألة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نرحب بالخطوات المتخذة لإصلاح القطاع الأمني وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية، والتي ستكون خطوة حاسمة في تعزيز سيطرة الحكومة على العديد من المناطق في جميع أنحاء البلاد التي تعاني من انتشار الجماعات الإرهابية. ويجب

على الطابع المتكامل لبعثة الأمم المتحدة، وتشجّع جميع الركائز على العمل معاً بشكل وثيق.

أخيراً، لا يفوتني أن أشيد بالجهود التي يبذلها جميع موظفي البعثة، ولا سيما الممثل الخاص، السيد النظيف، لما يقومون به من عمل في ظروف صعبة في كثير من الأحيان.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نرحب برؤاستكم لهذه الجلسة ونشكركم على عقدها. وعقد الجلسة، لا شك، على هذا المستوى يعكس اهتمام المجلس بهذه القضية ويجب علينا كمجلس أمن إيجاد حلول لها ولمساندة الشعب المالي. وأود أن أرحب بمشاركة رئيس الوزراء وأشكر حكومته على استضافتها للبعثة الزائرة لمجلس الأمن الأسبوع الماضي.

ونشكر الأمين العام على إحاطته القيمة حول آخر التطورات في مالي، وبشكل أوسع في منطقة الساحل. كما أود أن أشكر وأشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، وجميع عناصر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تعمل بشكل يومي في بيئة خطيرة من أجل تحقيق السلام في جمهورية مالي.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا خطوات إيجابية في عملية السلام لكن الحالة الأمنية تدهورت، خاصة منذ بداية العام الجاري حيث كان هناك عدد متزايد من الهجمات تستهدف قوات حفظ السلام والقوات المالية وعدد متزايد من الحوادث التي جرت على أساس إثني. ونقف هنا لنعرب عن صدمتنا وإدانتنا بأقوى العبارات للجريمة الشنيعة التي ارتكبت في موبتي يوم السبت الماضي التي أسفرت عن مقتل ما يقارب ١٦٠ شخصا. وندعو حكومة مالي للقيام بالتحقيقات اللازمة في هذا الهجوم. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ولشعب وحكومة مالي. كما نتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى.

أود أن أتطرق إلى الأمور التالية في بياني: تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة والأوضاع الأمنية والأمور الإنسانية.

يجب على الحكومة في مالي والحكومات في المنطقة التعاون مع العاملين في المجال الإنساني لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وتقدر الكويت الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب المالي. ونحث الحكومة على بذل كل الجهود الممكنة لفتح المدارس. فللشباب دور هام في تحقيق الاستقرار في البلاد على المدى الطويل.

وهناك دور أساسي للتنمية لتجنب الصراع والتنمية تخلق أملا للشعوب. وهذا جانب هام لمنعهم من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. ويسرنا أن نرى العمل الذي تقوم به الحكومة في هذا المجال وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى دعمها وإلى دعم الجهود الإقليمية والدولية وسبق أن رحبنا بالخطة الاستثمارية ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة للساحل. ونكرر موقفنا بأن تنفيذ جميع هذه الاستراتيجيات وتحقيق جميع أهدافها أمر إيجابي يعزز الاستقرار.

وختاما، أود أن أرحب بتقرير الأمين العام (S/2019/207) عن تنفيذ الفقرة الهامة الرابعة من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) حول تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. والتقرير يقدم نظرة شاملة على الوضع الحالي. ويجب علينا الآن النظر في الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي. وسنراقب عن كثب التطورات خلال الأشهر القليلة المقبلة، ونأمل أن يتم تحقيق تقدم إضافي خلال هذه الفترة.

أود أن أنهي مداخلتني بالإعراب عن خالص امتناني لحفظة السلام المشاركين في البعثة في مالي. وأشيد بدورهم الهام لدعم عملية السلام وضمان سلامة وأمن الشعب المالي.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور رئيس وزراء مالي والوزراء الآخرين الذين يحضرون هذه الجلسة المعقودة بعد ظهر اليوم.

على جميع الأطراف الاتفاق بشأن أعداد الطرفين الموقعين على اتفاق السلام والمصالحة الذين سينضمون إلى القوات الوطنية.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نشعر بقلق حيال الأوضاع الأمنية. فقد تزايد عدد الهجمات منذ بداية العام وهذه الهجمات منتشرة في جميع أنحاء البلاد وهذا التهديد لا يقتصر على مالي فقط، بل يشمل الدول المجاورة ويهدد جميع أنحاء منطقة الساحل. وشهدنا بتاريخ ١٧ آذار/مارس هجمة إرهابية استهدفت قاعدة عسكرية بوسط مالي وأسفرت عن مقتل ٢٣ جنديا. ولذلك، يجب اتخاذ خطوات محاربة التهديدات الإرهابية وهذا دور خاص بالقوات الوطنية المالية لتنفيذ خطة الحكومة الأخيرة المعنية بالأوضاع في وسط البلاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمحاربة التطرف العنيف في المناطق الحدودية، خاصة لأن محاربة التطرف العنيف خارج نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة. ولكننا ندعو القوتين إلى الاستعانة بخبرات البعثة ودعمها، وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ونؤكد على ضرورة تفعيل القوة المشتركة بشكل كامل وعلى أهمية إيجاد تمويل مستدام للقوة.

إن الوضع الأمني في البلاد خطير، وبعثة الأمم المتحدة تستحق التقدير لا سيما بسبب البيئة التي تعمل فيها. وكما أفاد قائد قوة البعثة، فإن هناك ما يقارب ١٨ هجمة عن طريق الأجهزة المتفجرة الارتجالية كل شهر. كما بين أن البعثة قامت بتحسين قدراتها على مكافحة نصف الهجمات التي تعرضت لها. ونشيد بهذا الجهد لمواجهة التحديات الأمنية.

بالنسبة للوضع الإنساني في مالي، فقد استمر الوضع الأمني المتدهور في مالي وهو ينعكس سلبا على الوضع الإنساني. فأنشطة الإرهابيين في وسط وشمال مالي ساهمت في نزوح ١٢٩ ٠٠٠ شخص وهناك عدد كبير من السكان، ما يقرب ٢,٥ مليون شخص، بحاجة إلى الغذاء. وهناك إغلاق لعدد كبير من المدارس والتحديات الإنسانية منتشرة في جميع أنحاء البلد. ولذلك،

الذي شن في مدينة موبتي في وسط مالي حيث لقي أكثر من ٧٠ شخصا حتفهم. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. ويحدونا الأمل في ألا يدخر أي جهد لتحديد هوية مرتكبي هذه الهجمات وتقديمهم إلى العدالة.

والجمهورية الدومينيكية تعتقد اعتقادا راسخا أن إدماج المرأة ينطوي على إمكانية كبيرة لتغيير المجتمعات والإسهام في تحقيق السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الرئيس كيتا لزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار. وندعو إلى مواصلة بذل الجهود، مثل إدخال نظام الحصص، بغية تحقيق التمثيل العادل والمجدي في جميع مجالات صنع القرار.

وفي السياق نفسه، نعتقد أن الشباب يجب أن يشارك في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في مالي. إن تصميم الشباب ومشاريعهم لتعزيز السلام يحدث أثرا مضاعفا في مجتمعاتهم المحلية. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك الشباب الماليين في عملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر ولا لأي اتفاق سلام أن يستمر بدون تمكين النساء والشباب للاضطلاع بدور في توطيد السلام وإعادة بناء الدولة.

وأود أن أنتقل إلى الآثار الضارة لتغير المناخ كعامل مضاعف للحالة الداخلية الهشة في مالي. وليس ذلك بجديد هنا. لقد أمضت مالي سنوات تتصدى فيها للحوادث المتصلة بالمناخ، مثل حالات الجفاف والمستويات المتغيرة لهطول الأمطار دفع خلالها الرعاة والمزارعون ثمنا باهظا، وكذلك غالبية الماليين الذين يعتمدون على هذه الأنشطة الاقتصادية من أجل العيش.

إن التضرر من آثار المناخ في مالي، وهي بلد غير ساحلي يشمل مساحة كبيرة من الأراضي القاحلة إلى جانب حالته الداخلية التي تتسم بالهشاشة الشديدة والعنف وانعدام الأمن،

لا يزال السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة في مالي يواجه تحديات كبيرة بسبب النزاع المستمر بين الجماعات المسلحة والعنف القبلي والتأخيرات في تنفيذ أجزاء أساسية من اتفاق السلام والمصالحة. غير أننا نوه ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ بعض مجالات الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء السلطات المؤقتة وتسريع وتيرة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واستئناف عملية مراجعة الدستور وعقد مشاورات مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشأن مشروع قانون للوفاء الوطني.

غير أننا نأسف لبطء وتيرة تنفيذ بعض المجالات الأساسية التي يتناولها الاتفاق، مثل إصلاح القطاع الأمني وإنشاء منطقة تنمية تعنى بالمناطق الشمالية في مالي، من بين أمور أخرى. إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ المجالات الأساسية في الاتفاق يسهم في فقدان الشعب المالي للثقة والأمل في التغيير في سعيه للعيش في دولة يسودها السلام الدائم وتنتشر فيها الفرص. ونحث الحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة على مواصلة جهودهما المشتركة الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ الاتفاق تحقيقا لتقدم ورفاه شعب البلد. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى توفير الموارد اللازمة حتى يتسنى للسلطات المؤقتة الوفاء فعليا بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاقات التي اعتمدها القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن قلقها إزاء الحالة الأمنية السائدة في شمال ووسط مالي وكذلك العنف القبلي والهجمات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الدولية والسكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. وفي ذلك السياق، نثني على الجهود التي تبذلها البعثة والحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب، ونرحب بافتتاح المكتب الإقليمي في كيدال للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

وندين بشدة مقتل ١٨ جنديا وإصابة ٧٧ آخرين من قوات حفظ السلام في الأشهر الستة الماضية وكذلك الهجوم

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن الآخرين، أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، وكذلك الأمين العام على إحاطته الشاملة بشأن الحالة الراهنة في مالي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي السيد محمد صالح النظيف، وبالطبع لجميع أفراد البعثة في الميدان. وفي السياق نفسه، أود أن أتوجه بخالص الترحيب لدولة رئيس الوزراء ماينا ووزراء الخارجية. وأشكر دولة رئيس الوزراء على استضافتنا مؤخرا في بلده الجميل.

نجتمع هنا اليوم في أعقاب زيارة قام بها مجلس الأمن بإيفاد بعثة إلى مالي وبوركينا فاسو في الأسبوع الماضي. كانت تلك الزيارة مفيدة لنا في مناقشة وتصور سبل المضي قدما فيما يتعلق بدعم عملية السلام والتنمية في مالي. لقد شهدنا خالص التزام حكومة مالي بحماية مصالح شعبها. ولذلك يجب على المجلس والمجتمع الدولي تقديم كامل الدعم إليها. وإضافة إلى ذلك، أود أن أتشاطر ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة أمر جدير بالثناء. في الواقع، هناك بعض التقدم، بما في ذلك استمرار إقامة السلطات المؤقتة، فضلا عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج. غير أن هناك العديد من المجالات التي تتطلب مزيدا من العمل الشاق والتعجيل بوتيرة التقدم. فالإصلاح الدستوري وإعادة تشكيل وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن، فضلا عن إنشاء منطقة تنمية تعنى بالمناطق الشمالية، مجالات تعتقد إندونيسيا أن إحراز تقدم فيها له أهمية قصوى. ونعرب عن تقديرنا لجدية الحكومة في تحقيق تلك الغاية من خلال إنشاء وزارة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي التي تركز بشكل أساسي على المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد من جديد رأينا بأن الإصلاح الدستوري، تحديدا،

تعرض للخطر نطاق التنمية في البلد وإمكانية تحقيق مستقبل سلمي للسكان. ومما يثير القلق بوجه خاص بالنسبة لنا هو الحالة الإنسانية الناجمة عن كافة تلك العناصر، ولا سيما انعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى إمكانية الحصول على الموارد المائية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن ذلك يمثل فرصة كبيرة. إذ إن الفهم الأفضل للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة الأمنية في البلد واجب مجلس الأمن في المقام الأول، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلينا أن نعمل يدا بيد مع حكومة مالي ومؤسساتها ذات الصلة لإنشاء الآليات اللازمة لتقييم المخاطر ووضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز قدرات أشد القطاعات تأثرا على التكيف. وفي ذلك السياق، يجب أيضا إنشاء قنوات المعلومات والتعاون مع المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق آليات الإنذار المبكر التي تسهم في التخطيط المشترك لمواجهة آثار التغيرات المناخية. وجميع هذه العناصر يجب أن تتماشى مع النهج المتعدد الأبعاد للبعثة، مع الوفاء في الوقت نفسه بأولويات مالي الوطنية المتمثلة في القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

وفي الختام، تشيد الجمهورية الدومينيكية بعمل البعثة والجهات الفاعلة الوطنية والدولية المختلفة التي تجتمع في مالي لتحقيق السلام والاستقرار في البلد وغيره من الدول المجاورة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه من أجل التغلب على التحديات التي تواجه مالي، سنكون بحاجة إلى استراتيجية شاملة لتنفيذ العمليات التي من شأنها إحراز تقدم بشأن المسائل المتصلة بالسلام وتغير المناخ والأمن مع المشاركة المتساوية للنساء والشباب. عندئذ فقط، وبالاستثمار في مختلف مجالات التغيير في المجتمع المالي، سيتمكن مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من تحقيق السلام الدائم في مالي وكفالة التنمية المستدامة لشعبها.

ثالثاً، ينبغي أن يُترجم التقدم المحرز إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان مالي. إن الحالة في مالي ليس لها أثر فقط على الحياة اليومية للشعب المالي من حيث الخسائر في الأرواح وسُبل العيش، بل سيكون من الصعب أيضاً على مالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون تلقي الموارد والمساعدة، وتفهم المجتمع الدولي لاحتياجاتها. ونحن على استعداد لتبادل الخبرات وبناء القدرات في هذا الصدد.

أود أيضاً أن اشدّد على أننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نتعهد بالتضامن مع الشعب المالي وأن نُظهر دعمنا له، ليس بتأييد قرارات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً بدعم جهود التنمية الاقتصادية في مالي بشكل ملموس. وبطريقنا المتواضعة، أسهمنا في الماضي بحفظة سلام إندونيسيين في مالي، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. وفي الوقت الذي يعقد فيه في القاعة المجاورة اجتماع على المستوى الوزاري بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أود أن أكرر مرة أخرى تعهدنا بتوفير وحدة دورية استطلاعية بعيدة المدى للبعثة المتكاملة، تتكون من أكثر من ٢٠٠ فرد من القوات.

ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار جميع النقاط التي أوضحتها عند النظر في تجديد ولاية البعثة المتكاملة في حزيران/يونيه. وكما سمعنا خلال زيارتنا لمالي، لا تزال البعثة المتكاملة تمثل حضوراً ضرورياً في البلد. ولو لم تكن حاضرة البعثة المتكاملة، لشهدنا هناك حالة من عدم استقرار وخسائر في الأرواح البشرية، ليس في مالي فحسب، بل أيضاً في البلدان المجاورة. لذلك، ينبغي للتشكيلة المقبلة والتعديلات المحتملة للبعثة المتكاملة أن تأخذ في الاعتبار آخر التطورات، وأن تهدف إلى منع وقوع المزيد من التدهور في الحالة، وأن يكون الهدف النهائي لها ضمان الاستقرار الدائم في مالي.

في الختام، أود أن اقتبس قولاً مأثوراً قديماً من شعب مالي: "لا يمكن لأصبع واحد أن يرفع أي شيء". نحن الآن بحاجة

أمر بالغ الأهمية لنجاح الاتفاق. ونأمل في مواصلة إحراز تقدم بصورة مجدية وشاملة للجميع.

ثانياً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية، ولا سيما في شمال ووسط مالي.

وكما ورد بالتفصيل في تقرير الأمين العام (S/2019/262)، فإن عدداً متزايداً من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية يستهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوات الدفاع والأمن في مالي، والقوات الدولية الأخرى العاملة في مالي. لقد تسبب انعدام الأمن في مالي في كَرْب بين السكان المدنيين وغير سُبل كسب قوتهم، وغير ذلك من الخدمات الأساسية في بعض المناطق.

حدثت أيضاً زيادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين. وفي الأسبوع الماضي فقط، خلال زيارتنا التي ألمح إليها الكثيرون في هذه القاعة، أسفر العنف الطائفي عن وفاة أكثر من ١٦٠ شخصاً وإصابة حوالي ٧٥ شخصاً آخرين بجروح. وندين أي هجوم على المدنيين أو على حفظة السلام، ونكرر تعازينا ودعواتنا الصادقة من أجل الضحايا.

نود مرة أخرى في هذا الصدد، أن نكرر التأكيد على أهمية تعزيز قدرة البعثة المتكاملة وإنفاذ القانون في مالي. ونرحب بإطلاق البعثة المتكاملة لحملة لحماية المدنيين، مما ييسّر عملية المصالحة بين المجتمعات المحلية. ونشيد أيضاً بسلسلة الحوارات المجتمعية بشأن التصدي للصراع. ونعتقد أن تدابير بناء الثقة، والوساطة، والمشاركة المجتمعية كلها يمكن أن تعزز من قدرة البعثة المتكاملة على حماية المدنيين، ولذلك ينبغي النهوض بها.

أثناء وجودي في مالي، سنحت لي الفرصة للكلام مع حفظة السلام الإندونيسيين العاملين في باماكو وتمبكتو، وسمعت من أبناء شعب مالي عبارات الشناء والعديد من القصص الإيجابية فيما يتعلق بدور البعثة المتكاملة في مساعدة السكان المدنيين، وهي قضية نبيلة يجب أن نفخر بها جميعاً.

المتحدة، لفقدان حفظة السلام الذين لقوا حتفهم بصورة مشرفة برصاصات أعداء السلام.

وفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وبالإشارة إلى الفقرة ٤ منه، وبالنظر إلى تقييم النتائج التي تحققت بموجب اتفاق السلام، أود أن أبلغ عن التقدم الذي أحرزته حكومة مالي بعد ستة أشهر من أداء الرئيس كيتا القسم الرئاسي، الذي التزم من خلاله بإبقاء مالي ماضية بحزم في طريقها إلى الخروج من الأزمة.

يخطط وفدي علما بتقرير الأمين العام (S/2019/262)، ويرحب بالوضوح الذي اتسمت به إحاطته الإعلامية واستكمالاته بشأن التطورات في بلدي. ونخطط علما أيضا بالملاحظات والتوقعات الكبيرة الواردة في التقرير.

في البداية، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن رئيس جمهورية مالي، والحكومة، و"تنسيقية الحركات الأوزادية"، وأعضاء ائتلاف الجماعات المسلحة الذي انعقد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وجميع الجماعات المرتبطة باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، ما زالوا جميعهم ملتزمين التزاما تاما بالتنفيذ الثابت والشامل لأحكام الاتفاق.

إن إنشاء وزارة للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة مكن من توطيد التعاون بين الحكومة والأطراف الموقعة. وشجع أيضا على إدراج جميع المجموعات الأخرى التي قبلت الاتفاق. واليوم، تعترف كل هذه المجموعات ببعضها البعض بوصفها أطرافا مالية. إن الإشارة إلى هذا التماسك في التقرير قيد النظر مدعاة للارتياح بالنسبة لوفدي.

كما يعلم المجلس علم اليقين، فقد أُجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس من العام الماضي في ظروف سلمية. وقام الرئيس كيتا، الذي أعيد انتخابه بأكثر من ٦٧ في المائة من الأصوات، بأداء اليمين الدستورية في ٤

إلى العديد من أصابع المجتمع الدولي للمساعدة في إقامة مالي آمنة ومزدهرة، تسهم في إحلال السلام في منطقة الساحل. إن قلوبنا مع شعب مالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لفخامة السيد سوميلو بويبي مايغا، أود أن أضيف تعليقا إضافيا على بياني الاستهلالي. بما إننا تكلمنا أيضا عن دور المرأة في الهياكل الحكومية الجديدة في مالي، أود أن أرحب بوزيرة الخارجية، السيدة كاميسا كامارا.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء مالي.

السيد مايغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهانينا الحارة بمناسبة تولي بلدكم، فرنسا، رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. أرجو أن تركنوا إلى تعاون بلدي الكامل معكم في هذا الصدد.

أتمنى أيضا كل النجاح لجنوب أفريقيا، وإندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، وألمانيا في الوفاء بولايتها بوصفها دولا أعضاء جديدة في المجلس. وأعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة والشكر إلى وفود بوليفيا، وإثيوبيا، وكازاخستان، والسويد، وهولندا على مساهمتها في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

يتيح لي هذا الاجتماع فرصة طيبة لأنقل إلى جميع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام أنطونيو غوتيريش، وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يتعاملون مع مالي، أسمى آيات التقدير من الرئيس كيتا وحكومة وشعب مالي على استمرارهم في الالتزام بإحلال السلام والأمن في مالي وفي منطقة الساحل، بل في بقية أرجاء العالم.

إن وفدي وأبناء الشعب المالي يعربون عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة للبلدان المساهمة بقوات في مالي وأسرة الأمم

تطورات الحياة السياسية في مالي، وإجراء مشاورات واسعة النطاق على الصعيد الوطني.

ومن أجل الاضطلاع بولايتها، اجتمعت اللجنة مع جميع الأطراف - الحركات الموقعة والحركات المرتبطة بالاتفاق، ونقابات العمال، والشباب، والنساء، والسلطات التقليدية والدينية ومنظمات المجتمع المدني. وجرى الاعتراف بمساهمات الجهات القليلة صاحبة المصلحة، التي لم يمكن ترتيب عقد اجتماعات معها. ودعما لعمل الخبراء، أنشأت حكومة مالي إطارا وطنيا للحوار يجمع بين الأحزاب السياسية والحركات الموقعة والحركات المرتبطة بالاتفاق، ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيرا، فمن أجل تعزيز الطابع التوافقي للاستعراض الدستوري، بدأ الرئيس مؤخرا اجتماعات مع جميع قادة الأغلبية والمعارضة لجمع آرائهم بشأن الحالة الوطنية، ومقترحاتهم لتنشيط الحياة الاجتماعية والسياسية في مالي، على أساس الفهم المشترك للمشاكل الرئيسية التي تواجه دولتنا.

وعلى الرغم من أن الحكومة تُجري إصلاحات دستورية ومؤسسية، فإنها تعجل أيضا بتنفيذ عمليات اللامركزية والهيكلية الإقليمية. وأرسى قانون المجتمعات الإقليمية الجديدة، والقانون المتعلق بشروط الإدارة الحرة للمجتمعات الإقليمية، الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أساسا صلبا للإصلاح الإداري واللامركزية. وتحدد تلك القوانين انتخاب أعضاء البلديات والمقاطعات والمجالس الإقليمية عن طريق الاقتراع العام المباشر، فضلا عن نقل ٣٠ في المائة من إيرادات ميزانية الدولة إلى السلطات المحلية. واعتمد تسعة عشر مرسوما تحدد تفاصيل الصلاحيات المنقولة من الدولة إلى المجتمعات الإقليمية.

وأدى تنفيذ تلك التدابير إلى زيادة معدل نقل إيرادات الميزانية إلى أكثر من ٢١ في المائة في عام ٢٠١٩. ولذلك، تضاعف مبلغ الموارد المحولة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، أي بزيادة تفوق ١٩٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى الموارد والقروض

أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وأود أن أنوه بالمساهمة الملحوظة التي قدمتها الأطراف الموقعة على الاتفاق، وتلك المرتبطة به، في سلسلة سير العملية الانتخابية. وقد أدت دورا هاما في تعزيز المناخ السلمي من خلال توفير الدعم الأمني للعملية في كل منطقة كانت حاضرة فيها. ومشاركتها الإيجابية تكفي للدلالة على التزامها القوي بالعمل إلى جانب الحكومة في تنفيذ أحكام الاتفاق.

أود أيضا أن أنوه بالدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي طوال العملية الانتخابية. فقد وفرت لنا البعثة الدعم المالي واللوجستي والتقني اللازم لضمان نجاح عملية التصويت وتهيئة مناخ انتخابي سادته السلام. إن تعاونها مع الهيئات الإدارية للعملية الانتخابية، ومشاركتها في تأمين عمليات الاقتراع، وتوفيرها التدريب لمختلف أصحاب المصلحة السياسيين والاجتماعيين بشأن منع العنف المرتبط بالانتخابات، كلها عناصر ساهمت بشكل كبير في إنجاح الانتخابات الرئاسية.

ولذلك، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة، أثناء نظرنا في تقرير الأمين العام، لكي يعرب عن خالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على عمله المثالي وإسهامه في إجراء الانتخابات الرئاسية السلمية.

وقد عجلت الحكومة منذ إنشائها بتنفيذ أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والترتيبات الأمنية. وفي هذا الصدد، أوعز لنا رئيس الدولة الشروع في عملية توافقية وشاملة لمراجعة الدستور والإصلاح المؤسسي. وبدأت العملية المفضية إلى اعتماد دستور جديد من خلال استفتاء، بإنشاء لجنة الخبراء، التي بدأت العمل في ١٦ شباط/فبراير. واللجنة مسؤولة عن استعراض الإصلاحات الدستورية التي وضعت من قبل، وأحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي. كما أنها ستضع في الاعتبار أيضا

كما أطلقت الحكومة عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في غاو، وتمبكتو وكيدال. وتتعلق تلك العملية بعناصر الآلية التنفيذية المشتركة. وأتاحت تسجيل ونزع سلاح أكثر من ١٤٠٠ مقاتل من بين ١٦٠٠ من المقاتلين المتوقعين، وجميعهم أتوا من الحركتين الموقعيتين على الاتفاق ومن الجماعات المسلحة الأخرى التي قبلت به. وستستمر العملية حتى تستوعب ٤١٧ من المقاتلين السابقين. وسيتلقى أولئك الجنود التدريب تحت إشراف وزارة الدفاع والبعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي، وبعد ذلك سيكلفون بأدوار لتوفير الأمن طوال الفترة المتبقية من عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في بيئة - كما يقر المجلس - تشكل تحديا صعبا.

وفي الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، سجلت لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مسبقا أكثر من ٤٠٥ ٧٤ مقاتل، يحمل السلاح منهم ٤٢٧ ٢٣ مقاتل. وعلاوة على ذلك، استوفى ١٧ ٠٠٠ منهم معايير الأهلية للمشاركة في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأود أن أعرب عن امتناني للبعثة على تعاونها، مما أسهم إلى حد كبير في نجاح هذه العملية، وكذلك للبنك الدولي، الذي قدم ١٥ مليون دولار لإعادة إدماج أول ٤٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين سيجري تسريحهم. وفي الوقت نفسه، نفذنا أيضا برنامجا لنزع السلاح في وسط مالي للحد من العنف المجتمعي، حُدد خلاله ١٥٠٠ عنصر. وفي الأسابيع القادمة، سينضمون إلى معسكر سوفورولايه قرب موبتي، لإجراء اختبارات مختلفة.

وفيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن، نظمت الحكومة حلقة عمل رفيعة المستوى في باماكو في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تم فيه التوصل إلى توافق في الآراء مع الحركات الموقعة، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة تشكيل الجيش والوحدات الخاصة والشرطة الإقليمية. ووفقا لأحكام الاتفاق،

المخصصة للإدارات الحكومية اللامركزية - والتي نص إطار الاتفاق على نقلها إلى السلطات المحلية - سيكون معدل النقل أعلى حتى من المعدل المقرر وهو ٣٠ في المائة.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، اعتمدت الحكومة مرسوما بشأن نقل الخدمات اللامركزية من الدولة إلى المجتمعات الإقليمية، تمشيا مع المادة ١٤ من الاتفاق. وسيتيح هذا النقل إمكانية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي. كما يهيئ الظروف المؤاتية للتنمية الإقليمية، لا سيما في مجالات الزراعة والضرائب المحلية، وعمالة الشباب، والطاقة.

ويسرني أن تقرير الأمين العام خلص إلى أن النسبة المثوية لموظفي الخدمة المدنية وموظفي الدولة الآخرين في المناطق الشمالية والوسطى ارتفع ارتفاعا طفيفا في الأشهر الستة الماضية. وفيما يتعلق بالسلطات المؤقتة، فإن وجودها في جميع أنحاء المناطق الشمالية من مالي أتاح إنشاء إطار لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. ولبدء وتفعيل تلك السلطات، عبأت ميزانية الدولة أكثر من ٤٥ مليون دولار.

وهذه الإنجازات، وإن كانت مشجعة، لا يمكن أن تعني أن نغفل عن التقلب الشديد في البيئة الأمنية التي تعمل فيها سلطات مالي. فلا يزال التهديد الإرهابي ينتشر من الشمال إلى وسط البلد، ويؤدي إلى تعقيد تنفيذ الاتفاق. وتمارس الجماعات الإرهابية التحريض على العنف بين الطوائف واستدامته وتفاقمه، وذلك بإحياء النزاعات الطويلة الأمد والتنافس المدني. وبغية التصدي لتلك التهديدات الناشئة، وضعت حكومة مالي ونفذت خطة أمنية متكاملة لتعزيز التدابير الأمنية للمناطق الوسطى في البلد، بما في ذلك نشر ١٣ ٠٠٠ من الأفراد وإنشاء ١٦ موقعا آمنا جديدا في عام ٢٠١٨، فضلا عن جهود التعبئة الاجتماعية، وفرص العمل الكثيفة العمالة، والأنشطة المدرة للدخل للنساء والشباب، وبرامج التوعية التي تعزز التماسك الاجتماعي.

تمتد من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى هايتي وأنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور وليبيريا ورواندا وسيراليون.

ولأكثر من نصف قرن، استجاب بلدنا دون تردد ودون حسابات في كل مرة يُطلب منه فيها ذلك، سواء من أجل إحلال السلام في أقاليم تعاني من النزاعات أو للمساعدة في تنفيذ العودة إلى الاستقرار والحياة الطبيعية واستعادة الديمقراطية وإعادة بناء التلاحم الوطني واستئناف الحوار بين المجتمعات المحلية الممزقة. وفي جميع تدخلاتنا، حققنا ما نعتبره واجبنا المقدس باعتبارنا أمة محبة للسلام والوئام. وعندما حان دورنا لمواجهة مأساة رهيبة، وجدنا نحن أيضا التزاما ثابتا من جانب الدول الصديقة الأخرى. وقد استفاد بلدنا من التضامن الدولي استفادة هائلة في تحرير المناطق الشمالية واستعادة سلامتنا الإقليمية وتعزيز أمن سكاننا. ولن نتمكن إطلاقا من شكر أصدقائنا وشركائنا، بما فيه الكفاية، على تضامنهم. وقد ثبت ذلك مؤخرًا عندما عانى بلدنا من مأساتين فظيعتين في غضون أسبوع واحد.

فقد شهدنا وحشية لم يسبق لها مثيل في ١٧ آذار/مارس، عندما لقي ٢٣ جنديا من جنودنا حتفهم في هجوم إرهابي على معسكرهم في قرية ديورا. ومرة أخرى، في ٢٣ آذار/مارس، بلغ الهلع مستويات جديدة بالمذبحة التي راح ضحيتها أكثر ١٥٠ شخصا من سكان قرية أوغوساغو. ويؤكد هذان الحادثان مرة أخرى ضرورة التعبئة واليقظة الشديدة في كفاحنا من أجل حماية مستقبل أمتنا. وقد وُلد الحادثان اللذان وقعا في أوغوساغو وديورا موجه هائلة من التعاطف والتضامن في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي بيّن لمواطنينا أنه لم يتم التخلي عنهم. وفي ظل هذه الظروف، أعلن كل الذين أخذوا على عاتقهم مهمة إعادة الأمن والسلم في بلدنا أنهم ماليون، حسب الكلمات المؤثرة التي قالها الأمين العام.

وبالنيابة عن الرئيس كييتا وحكومة مالي وشعبها، أود أن أعرب عن امتناننا على جميع عبارات التعاطف معنا. وأود أن

استدعت الحكومة عناصر سابقة في القوات المسلحة المالية، عاد منهم ٥٠٥ عناصر حتى الآن إلى قوات الدفاع والأمن. ولا تزال مسألة الحصص قيد المناقشة مع الحركات الموقعة.

وبفضل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، تواصل قوات الدفاع والأمن في مالي جهودها الرامية إلى بناء القدرات مع التركيز على النشر في الشمال. وقررت الحكومة أيضا إنشاء قوة حماية الحدود من أجل تحسين رصد حدود مالي السبعة.

كما اضطلعنا بجهود ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية والعمل الإنساني. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، حافظت الحكومة على مستوى نمو اقتصادي بنسبة ٥,٣ في المائة وخفضت عجز الميزانية من ٢,٩ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ٢,٥ في المائة عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المحددة للتنمية في المناطق الشمالية، تلزم مراعاة الطابع الأساسي لصندوق التنمية المستدامة. وكجزء من تفعيل الصندوق اعتمد العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بإنشائه وتنظيمه وأساليبه إدارته في الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وريشما يتم التشغيل الفعلي للصندوق، حشدت الحكومة ٢٠ مليون دولار لتمويل النفقات العاجلة ذات الأولوية في مناطق كيدال وميناكا وقمبكتو وغاو.

إن شعب مالي يعتز بقيم الحرية والكرامة والتضامن التي تشكل بوصلتنا الأخلاقية. والتزامنا بتلك القيم هو الذي حفز بلدنا، على مدار أكثر من خمسة عقود، على المشاركة في بعثات حفظ السلام في القارة الأفريقية وخارجها. ومنذ عام ١٩٦٠ وحتى وقت قريب، ساهمت مالي بأكثر من ٢٠٠٠ فرد - من الجنود العسكريين وضباط الشرطة - الذين تم نشرهم في مناطق

وبالمثل، وعلى الرغم من أن البعثة لا تضطلع بدور مباشر في أنشطة مكافحة الإرهاب، فإن دعمها للقوات التي تنفذ تلك المهمة يكتسي أهمية. وأود أن أشير إلى عملية بارخان والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، اللتين تؤدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى جانبهما دورا تكميليا لا غنى عنه.

وقد مُنيت الجماعات الإرهابية بنكسات كبيرة في الأشهر الأخيرة. وأتاح ذلك فرصة لزيادة دحرها وهو يوفر الأسباب للإبقاء على البعثة المتكاملة من أجل الاستفادة التامة من تلك الفرصة. وعلى نطاق أوسع، يجب تعبئة جميع القوات لمنع نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدنا، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التهديد في منطقة الساحل والسماح له بالامتداد إلى مناطق جديدة، بدءا من بلدان خليج غينيا، مثل غانا وتوغو وبنن وكوت ديفوار.

وترحب مالي بالمستوى العالي من الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للتطورات في بلدنا. وهذا الاهتمام المستمر من جانب المجلس هو الذي يدفعنا إلى الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. وقد أكد الرئيس كيتا رسميا في مناسبات عديدة أن مالي تقف على خط المواجهة في المهمة العالمية المتمثلة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ويُعتبر بلدنا بمثابة منطقة عازلة للتهديدات الإرهابية، التي لا ينبغي التقليل من حجمها وقدراتها. وهذا هو ما حدا برئيس دولتنا إلى أن يدعو شركاءنا إلى أن يظلوا متيقظين فيما يتعلق بمالي. وقد بادر، أثناء رئاسته للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى التعجيل بتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية.

وتتطلب النتائج التي حققناها بالفعل دعما قويا من جميع شركائنا من خلال التنفيذ الفعلي للتعهدات المقطوعة في مؤتمر نواكشوط المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولئن كنا نؤكد مجددا امتنان مالي على الطفرة في الإعراب عن التضامن في

أعيد التأكيد لأصدقائنا وشركائنا على تصميمنا على مواصلة كفاحنا بلا هوادة ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة - سواء كانت جماعة مجهولة أو ذات ألف وجه - وهي جماعات لن تتوقف في محاولاتها لتدمير مؤسساتنا الديمقراطية والجمهورية وتدمير التماسك والتعايش العلماني في مجتمعاتنا. وسنكفل تقديم الأشخاص المسؤولين عن تلك المذابح إلى العدالة بكل الوسائل.

لقد كانت الأمم المتحدة من بين الشركاء الذين انخرطوا في حماية بلدنا منذ المراحل الأولى لنشوب أزمة عام ٢٠١٢ وأكد المجلس مرارا وتكرارا اقتناعه بأن استعادة السلام والحفاظ عليه في العالم وإدارة الأمن العالمي لكوئنا تتطلبان تضامنا ومساعدة متبادلة لا تُستثنى منها أي دولة. ولهذا السبب، أود التأكيد على الأهمية التي يوليها جميع أصحاب المصلحة في مالي للإبقاء على البعثة المتكاملة وبناء قدراتها، حتى تتمكن من الاستمرار في مساعدة عملية السلام الجارية.

وتنطوي المبادرات الرامية إلى خفض ميزانية البعثة المتكاملة أو تقليص ولايتها أو إعادة تشكيلها على خطر المساس بالتقدم الهش الذي تحقق بالفعل. وفي الواقع، وللمرة الأولى منذ توقيع الاتفاق، أحرز تقدم كبير في تنفيذه وجرى إعطاء زخم حقيقي لهذه العملية. وللمحافظة على ذلك الزخم، نحتاج إلى الدعم الكامل من البعثة المتكاملة وعملها باستمرار مع الأطراف الموقّعة وتلك المشاركة في تنفيذ الاتفاق لتسهيل القيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء السلطات المؤقتة، في جملة أمور.

وتوفر البعثة المتكاملة حاليا خدمات حيوية لأضعف فئات السكان في انتظار التعمير الناجع لدولة مالي، وبالتالي فإنها تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في البلد. وسيكون لخفض الموارد المتاحة للبعثة عواقب سلبية للغاية على وضعنا الاقتصادي، مما سيؤدي إلى تعزيز الجماعات الإرهابية وزيادة تدهور الوضع.

إننا ممتنون للغاية للقوات الفرنسية لعملية بارخان وجميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة، وجميع الشركاء الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف لالتزامهم المستمر بإيجاد حل دائم ونهائي للأزمة في بلدنا. وقلوبنا مع أولئك الجنود الودودين الشجعان الذين فقدوا أرواحهم في النزاع. لقد كانت تضحياتهم بمثابة عهد خضبته دماء أبناء شعوبنا.

في الختام، أود أن أقول إننا نحتاج إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح. فقبل سبع سنوات، كان وجود بلدنا في حد ذاته مهدداً. فجزء كبير من أراضي مالي كان خاضعاً لسيطرة الجماعات الإرهابية، وكانت الدولة على شفا الانهيار وشعبنا يعاني بشدة. واليوم، بفضل الاستثمار الهائل الذي قام به المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال البعثة، وقيادة الرئيس كيتا وتصميم شعب مالي، استعادت مالي كرامتها وأعادت تأسيس نفسها كأمة. لقد تراجع الجهاديون، وتحسنت الحالة الأمنية بشكل عام، وتم التوقيع على اتفاق سلام تاريخي، وتستمر عملية بناء الدولة.

لكن يجب أن نظل واقعيين. فبينما جرى إحراز تقدم مقارنة بالحالة التي كانت سائدة في عام ٢٠١٣، إلا أنها لا تزال مصدر قلق خاص. ولا يزال التهديد الجهادي قائماً على الرغم من النجاحات العسكرية، خاصة في وسط مالي، حيث يتم استغلال خصومات الأجداد للتسبب في معاناة شديدة للسكان، كما ذكرنا بكل قسوة الأحداث المأساوية التي وقعت في ٢٣ آذار/مارس. ولا يزال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، رغم جهودنا الدؤوبة والتقدم المحرز، بطيئاً وهشاً، وهشاً للغاية على نحو يجعلنا نستمر في حذرنا، وهشاً للغاية على نحو يجتمع الدولي عن الانسحاب من مالي، وهشاً للغاية على نحو يمنعنا من القول إن عملنا قد انتهى.

إنني أتكلم رسمياً عندما أقول إن مالي في مفترق طرق اليوم. وهناك طريقان ينتظراننا، إما أن يتوطد السلام لكي يتسنى أخيراً تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد، أو

تلك المناسبة، أود أن أكرر التأكيد على النداء الموجه من رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لأنشطة القوة المشتركة.

وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن المخاطر والتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والإجرامية ليست عابرة للحدود فحسب الآن، ولكنها أيضاً دينامية ومتعددة الأبعاد. وتلك المخاطر والتهديدات واضحة أيضاً خارج حدود مالي. بيد أن التدابير المتخذة لتحديد هذه الجماعات تصبح أقل فعالية بفعل القيود المتأصلة لهيكل السلم والأمن الدولي الحالي.

ويجب ألا نتجاهل حقيقة أن توسع الجماعات الإرهابية والإجرامية لا يهدد منطقة الساحل والصحراء وحدها، بل إن هذه التهديد يمكن أن ينتشر في القريب العاجل في أنحاء منطقة غرب أفريقيا برمتها.

إننا بحاجة الآن إلى أن نرى تضامناً مع دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي ليست دولاً أعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لذلك، تدعو مالي مجلس الأمن إلى النظر في طرق إشراك تلك الدول في بناء قدرات البعثة المتكاملة وفي دعم أعمال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن المهم التأكيد على أن المبادرات الجديدة للنظر فيها مع زيادة مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يجب ألا تحل محل أو تكرر العمل الذي تقوم به بالفعل بعثة الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. والهدف من ذلك هو وضع ترتيبات وهيكل مرنة وفعالة لدعم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي ظل الظروف الصعبة التي نشهدها، أود بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي والشعب المالي التنويه بالعمل الرائع الذي قامت به البعثة المتكاملة، بقيادة السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة.

وسيكون نجاح مالي بمثابة انتصار للمجتمع الدولي، تماماً كما سيكون فشل مالي هزيمة له. وما هو على المحك في مالي، كما نعلم جميعاً، يكتسي أهمية عالمية. وإنني أوجه اليوم نداءً مهماً للحفاظ على التعبئة الدولية وتعزيزها، الأمر الذي يشكل بالنسبة لنا مصدراً دائماً للتحفيز والالتزام. وبفضل التضامن الدولي، لدينا سبب لكي نؤمن بالسلام والاستقرار، وهو أمر ندين به جميعاً لشعوب مالي ومنطقة الساحل.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

سنعود إلى حالة عدم الأمن وعدم الاستقرار السياسي. فالخطر حقيقي، ويجب أن يكون المجتمع الدولي بأسره على دراية كاملة به. وتهدف جميع جهودنا على كل المستويات الآن إلى ضمان أن تسير مالي في المسار الأول، أي مسار الاستقرار والسلام والتنمية. وكما يعلم المجلس، تقوم البعثة، والمجتمع الدولي بأسره، على نطاق واسع، بدور رئيسي في الحفاظ على التوازن الهش والتقدم الحالي الجاري إحرازه. لذلك، سيفسر أعداؤنا المشتركون أي انسحاب كعلامة ضعف، يمكن أن تشكل ضربة قاتلة للتنفيذ الشاق والمعقد بالفعل للاتفاقية.